

جهود العلامة عبد الرحمن
بن يحيى المعلمي اليماني (رحمه الله)
في إعلاء منزلة الإمام البخاري
وحفظ مكانة صحيحه، (دراسة استقرائية وصفية)

**The Efforts of the Scholar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lami
Al-Yamani (May Allah Have Mercy on Him) in Elevating
the Status of Imam Al-Bukhari and Preserving the Integrity
of His Sahih (A Descriptive and Inductive Study)**

إعداد

د. فلاح بن صالح الديحاني

Prepared by

Dr. Falah bin Saleh Al-Duhani

الملخص

إن العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله، فمؤلفاته مشهورة وتحقيقاته منشورة. وله مع جهوده الجليلة عناية كبيرة بالصحيحين، وبعلم الإمام البخاري رحمه الله خاصة؛ فنالت عنايته مصنفاته النافعة. هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان جهود المعلمي رحمه الله فيما يتعلق بعلم الإمام البخاري ومكانة صحيحه، منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي.

أبرز النتائج:

لأهل العلم في هذا العصر جهود مشكورة في الذبّ عن حياض السنة النبوية، وبيان فضل نقلتها، وإبراز مكانة المحدثين، وإظهار دقة علومهم في تحمل السنة وأدائها وتدوينها. الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله من أبرز العلماء المعاصرين الذين جمعوا علومًا شتى فانتفعوا ونفعوا، لاسيما علم الحديث النبوي، فكان محققًا مدققًا قلّ نظيره في عصره.

والتوصيات:

نشر جهود العلماء المعاصرين الحاثّة على قوة الصلة بعلم المتقدمين الصادرة عن علومهم الدالة على الثقة بهم.

الكلمات المفتاحية: (عبد الرحمن - المعلمي - علم - الحديث - جهود - البخاري - السنة النبوية).

Abstract:

The scholar Abdul Rahman Al-Ma'lami Al-Yamani (may Allah have mercy on him) is well-known for his influential writings and published research. He dedicated significant effort to the two Sahihs, particularly the sciences related to Imam Al-Bukhari (may Allah have mercy on him), and his useful works received considerable attention.

Research Objective:

This research aims to highlight Al-Ma'lami's contributions regarding the science of Imam Al-Bukhari and the status of his Sahih.

Research Methodology:

The study employs an inductive approach.

Key Findings:

Scholars of this era have made commendable efforts in defending the principles of the prophetic Sunnah, highlighting the merits of its transmitters, and showcasing the significance of hadith scholars, as well as the precision of their sciences in preserving, conveying, and documenting the Sunnah. Sheikh Abdul Rahman Al-Ma'lami is one of the most prominent contemporary scholars who excelled in various sciences, particularly in the field of hadith, demonstrating unparalleled diligence and accuracy in his work.

Recommendations:

It is essential to disseminate the efforts of contemporary scholars that encourage a strong connection with the sciences of the predecessors, showcasing the trustworthiness of their knowledge.

Keywords: Abdul Rahman, Al-Ma'lami, Science, Hadith, Efforts, Al-Bukhari, Prophetic Sunnah.

المقدمة

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على محمدٍ رسوله وعبدِه، وعلى آله وأتباعه من بعده. أما بعد:

فإن أهل الحديث «هم حراس الدين وحملة الشريعة، ومن طالع تراجمهم وتدبر ما آتاهم الله تعالى من قوة الحفظ والفهم، والرغبة الأكيدة في الجدل والتشمير لحفظ السنة وحياطتها؛ بان له ما يحير عقله، وعلم أن ذلك ثمرة تكفل الله تعالى بحفظ دينه، وشأنهم في ذلك عظيم جدًا»^(١)، ولكل قوم وارث. فلما كان للسابق فضل لا يُبارى، وللاحق جهد لا يُنكر؛ صار جمع جهده حقًا ونشره مستحقًا.

وإن من المتأخرين المبرزين في هذا الشأن -الحديث وعلومه-: العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله، فمؤلفاته مشهورة وتحقيقاته منشورة. وله مع جهوده الجليلة عناية كبيرة بالصحيحين، وعلوم الإمام البخاري رحمه الله خاصة؛ فنالت عنايته مصنفاته النافعة، وكانت للمعلمي اليد الطولى والقدح المعلى في فهم كلام أئمة هذا الشأن، وإتقان صنعتهم الحديثية، وتوجيه تصرفاتهم العلمية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم أجد أقرب من رسالتين:

إحدهما بعنوان: عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة. رسالة ماجستير في جامعة أم القرى ١٤١١هـ. للدكتورة: هدى خالد بالي. ولم تطبع الرسالة.

والثانية: الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها. رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ١٤١٢هـ، للدكتور: منصور السماري. وقد طبعت عام ١٤١٨هـ.

ولما اطلعت عليهما رأيت جهدًا واضحًا مشكورًا، من جهات عدة:

- ١- بيان جهوده في التحقيق لكتب السنة وعلم الرجال وغيرها.
- ٢- إبراز مؤلفاته في الذب عن السنة ورجالها، والتعريف بها، وبأهم القضايا التي حققها.

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ٤٣/١٢.

٣- إظهار جهوده في علوم الحديث والجرح والتعديل، ووصف منهجه في ذلك.
فالظاهر للناظر أن بينهما تشابهاً، وفيهما وصف عام يشمل جميع جهود المعلّم رحمه الله في السنة وعلومها.

أما هذا البحث فهو استقراء خاص ووصف لجهود المعلّم رحمه الله فيما يتعلق بعلم الإمام البخاري ومكانة صحيحه، ففيه كشف لما أبهم، وتفصيل لما أجمل. إضافة إلى أن كلتا الرسالتين تم العمل فيهما قبل طباعة جميع تراث العلامة المعلّم رحمه الله، وذلك في عام ١٤٣٤هـ.
لذا رغبت أن يكون البحث واصفاً لهذه الجهود المنثورة في كتبه وتحقيقاته رحمه الله، وعنوانتُ له بـ (جهود العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلّم اليماني رحمه الله في إعلاء منزلة الإمام البخاري وحفظ مكانة صحيحه)، فعنوان البحث خاص بالإمام البخاري رحمه الله وإن كان في بعض الكلام عموم يشمل الإمامين البخاري ومسلماً رحمهما الله؛ فربما جاء ذكرهما في ثنايا البحث مقتروناً، إلا أنه عن الإمام البخاري وصحيحه أكثر؛ لمزيد العناية به مقارنة بالإمام مسلم وصحيحه.

وقد جعلت الخطة على النحو التالي:

المقدمة، وفيها التمهيد وخطة البحث، وهي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للعلامة عبد الرحمن المعلّم رحمه الله^(١)، وفيه ثمانية مطالب.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية.

المطلب الثالث: رحلاته.

المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب السادس: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: مؤلفاته.

المطلب الثامن: وفاته.

(١) لم أرغب بكتابة ترجمة للإمام البخاري رحمه الله؛ فهو إمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير المؤمنين في الحديث، أشهر من نار على علم، وحسبك ما كتبه الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدى الساري مقدمة فتح الباري.

المبحث الثاني: إعلاء منزلة الإمام البخاري رحمه الله، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: جلاله الإمام البخاري رحمه الله.

المطلب الثاني: إمامة البخاري رحمه الله، وسعة حفظه.

المطلب الثالث: اصطلاح الإمام البخاري رحمه الله، وعفة لسانه وقلمه.

المطلب الرابع: فقه البخاري رحمه الله.

المطلب الخامس: مصنفاته.

المبحث الثالث: حفظ مكانة صحيح البخاري.

المطلب الأول: رجال الشيخين، وفيه مطلب واحد.

المطلب الثاني: دفاعه عن رجال البخاري.

المطلب الثالث: المعلقات في صحيح البخاري.

المبحث الرابع: متون الصحيحين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى تصحيح الشيخين.

المطلب الثاني: قواعد مهمة متعلقة بالنظر في متون الأحاديث.

المطلب الثالث: ثلاث قضايا تخص الجامع الصحيح للبخاري.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ترجمة موجزة للعلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله^(١)

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته^(٢)

هو العلامة المحقق أبو عبد الله عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن محمد بن حسن المعلمي العُتمي اليماني.

والمُعَلِّمي نسبة إلى أحد أجداده ويرجع نسبه إلى قبيلة بجيلة على ما رجحه الشيخ عبد الرحمن المعلمي نفسه في تعليق له على كتاب الأنساب^(٣) قائلاً: «بجيلة عك: بطن من بني عبس بن سمارة بن غالب بن عبد الله بن عكّ، منهم كما في طرفة الأصحاب (ص ٦٥): محمد بن حسين البجلي الصالح، وهو مشهور جداً في اليمن، يقال للمتسبين إليه بنو البجلي، وله أخ اسمه علي وكان أبوهما حسين يعرف بالمعلم؛ لكثرة تعليمه الناس، وإلى علي بن حسين هذا ينتسب جدنا محمد بن الحسن المعلمي الذي ينتسب إليه عشيرتنا بنو المعلمي».

والعُتمي نسبة إلى عُتْمة وهو حصن في جبل وُصاب من أعمال زبيد في بلاد اليمن^(٤).

المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية:

ذكر الشيخ رحمه الله في ترجمته لنفسه سنة ولادته فقال: «وُلدت في أواخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وألف» ١٣١٢ هـ.

أما نشأته العلمية فكانت نشأة صالحة في بيت علم، وبيئة طيبة يغلب عليها الصلاح والتدين، وكان والداه من خيار تلك البيئة، كما أخبر بذلك الشيخ رحمه الله.

(١) لم أرغب بكتابة ترجمة للإمام البخاري رحمه الله؛ فهو إمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير المؤمنين في الحديث، أشهر من نار على علم، وحسبك ما كتبه الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدى الساري مقدمة فتح الباري.

(٢) اعتمدت في ترجمة الشيخ رحمه الله على ما كتبه الشيخ رحمه الله عن نفسه، وما كتبه عنه معاصروه ممن ترجم له، واستفدت من الرسائل السابقة التي كتبت عن الشيخ رحمه الله، وكتاب المدخل لآثار العلامة المعلمي تأليف د. علي العمران، المطبوع ضمن مجموع آثاره. إضافة إلى ما وقفت عليه بنفسني مما قرأته في كتبه ورسائله وتحقيقاته رحمه الله.

(٣) الأنساب للسمعاني (٨٧/٢) حاشية رقم [٧].

(٤) معجم البلدان (٨٢/٤).

وفي مراحل تعلمه الأولى: قرأ رحمه الله القرآن الكريم على رجل من عشيرته وعلى والده رحمهما الله قراءةً مجودةً ومتقنة، وذهب به والده إلى بيت «الرَّيْمِي» حيث كان والده يعلم أولادهم ويصلي بهم، فبقي معه الشيخ هناك.

وفي أثناء هذه المرحلة: التحق رحمه الله في قرية الحجرية - حيث كان يقيم أخوه الأكبر محمد - بمدرسة حكومية وتعلم فيها القرآن الكريم وتجويده والحساب واللغة التركية مدة سنة، وتعلم في تلك المرحلة النحو على أخيه محمد.

أما المرحلة الثانية: فقد توجّه لدراسة الفقه والفرائض، والانكباب على حل المسائل الفرضية، وكان له اهتمام بقراءة كتب الأدب، وكتابة الشعر. وفي هذه المرحلة تأله فصار كاتبًا لأحد القضاة في بلدة عتمة، وكان عمره وقتئذ ثلاثة وعشرون عامًا.

المطلب الثالث: رحلاته:

رحل الشيخ رحمه الله تعالى ثلاث رحلات استقر في كل مكان منها مدة من الزمن، وقد تخللتها انتقالات لم يطل مقامه فيها، وهي كما يلي:

الرحلة الأولى: رحلته إلى عسير

كانت رحلة الشيخ رحمه الله إلى جيزان للدخول في حكم الإمام محمد بن علي الإدريسي^(١) أمير عسير آنذاك، فتوجّه إلى هناك بعد عودة المعلمي من الحج في بداية سنة ١٣٣٧هـ، وعُمره رحمه الله آنذاك أربعة وعشرون عامًا، وبقي عند الإدريسي خمس سنوات من سنة ١٣٣٧هـ إلى ١٣٤١هـ.

وقد كانت إقامته في دولة الإدريسي عامرة بالعلم والعمل، وتولى أعمالاً علمية، وأعمالاً سياسية، وأعمالاً قضائية حيث ولاه الإدريسي رئاسة القضاء ولقبه بشيخ الإسلام.

ومع هذا لم يكن الشيخ رحمه الله حريصاً على المنصب ولا قدم لأجله، بل إنه طلب من الإمام الإدريسي عدة مرات أن يعفيه من هذا العمل ليتفرغ للعلم تعلماً وتعليماً، قال المعلمي رحمه الله: «وفي أثناء مدة القضاء فما بعدها لا أزال أقدم له الاستعفاء من ذلك لأتفرغ لخدمة

(١) هو محمد بن علي بن محمد ابن السيد أحمد بن إدريس، ولد في صيبا وتعلم في الأزهر بمصر، وطمح في السيادة، حكم صيبا وعسير، وكان مديراً حكيمًا شجاعاً جواداً، واستمر حكمه في عز ومنعة إلى وفاته. توفي رحمه الله سنة (١٣٤١هـ) انظر: الأعلام (٣٠٣/٦).

العلم»^(١). وقبل موت الإدريسي بمدة يسيرة طلب منه الشيخ رحمه الله أن يأذن له في السفر إلى مصر أو السودان للتفرغ لطلب العلم، أو أن يوكل من يقوم بأعماله ويبقى الشيخ بحضرته متفرغاً للعلم، فقال له الإدريسي: «هذا هو عزمنا بدون طلبك؛ لأنني أعرف قدر المشقة عليك بالاشتغال عن العلم، وإن شاء الله تبلغ المراد»^(٢)، ثم قضى الله تعالى بوفاته سنة ١٣٤١هـ.

الرحلة الثانية: رحلته إلى الهند.

بعد أن توفي الإدريسي آل أمر الحكم إلى ابنه الأكبر علي، فلم يسر في حُكمه مسيرة والده بل عزم على إبعاد كبار مستشاري أبيه إلى عدن في سنة ١٣٤٢هـ، وكان الشيخ رحمه الله من هؤلاء فبقي في عدن يشتغل بالتأليف والوعظ والتعليم، وكانت مدة بقاءه فيها نحو سنتين أو أقل. ثم ارتحل الشيخ من عدن إلى إندونيسيا سنة ١٣٤٤هـ وبقي هناك مدة يسيرة لا تتجاوز السنة. وبعدها رحل الشيخ رحمه الله رحلته الثانية إلى الهند وكان وصولها إليها في سنة ١٣٤٥هـ وعمره ثلاثة وثلاثون عاماً، ومكث هناك (خمسة وعشرين سنة) وهي أطول مدة مكثها الشيخ في رحلاته وتنقلاته.

والتحق الشيخ رحمه الله هناك بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن فعمل فيها محققاً ومصححاً، واشتغل بتحقيق وتصحيح كتب الحديث وعلومه وكتب اللغة والأدب والتاريخ وغيرها، فتعددت مواهبه وتنوعت علومه وأتقن صنعة تصحيح الكتب حتى صار هو المرجع في التحقيق وحل مشكلاته لاسيما فيما يتعلق بكتب الحديث ورجاله.

واستفاد رحمه الله من مقامه في الهند فوائد عديدة، منها فائدتين عظيمتين:

الأولى: تفرغه للعلم تفرغاً تاماً حيث قرأ واطلع وحقق وألف.

والثانية: عنايته بعلم الحديث الشريف رواية ودراية.

وفي هذه المدة الطويلة تزوج الشيخ رحمه الله في الهند ورزق بآبن سماه عبد الله، وقد كان رحمه الله يفكر كثيراً في الانتقال من الهند لأسباب منها: الاضطرابات السياسية في ذلك الوقت، وغلاء المعيشة، وعدم الارتياح النفسي.

(١) المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي ص (٦٥).

(٢) المصدر نفسه.

وشجَّعه ترغيب بعض العلماء وبعض أقاربه من آل المعلمي في الانتقال إلى مكة المكرمة.
الرحلة الثالثة: رحلته إلى مكة المكرمة واستقراره بها.

رحل الشيخ رحمه الله رحلته الأخيرة من الهند إلى مكة المكرمة في ذي القعدة سنة ١٣٧١هـ وعمره تسعة وخمسون عاماً تقريباً، فوصل مدينة جدة وعُيِّن مدرساً هناك، لكنه لم يستمر وطلب وظيفة أخرى لها علاقة وثيقة بالتحقيق والبحث فعُيِّن أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف في ١٨/٦/١٣٧٢هـ، وقضى بقية عمره في مكة المكرمة مدة خمسة عشر عاماً قائماً بتدبير شؤون مكتبة الحرم ومساعدة الباحثين فيها، ومتفرغاً للبحث والتحقيق والتأليف والتعليم. فطاب له المقام بجوار حرم الله تعالى^(١).

المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه.

أخذ الشيخ رحمه الله عن جماعة من أهل العلم وهم قليل، فتعلَّم على أيديهم مبادئ العلوم، ثم انطلق مستعيناً بالله وحده في البحث والاطلاع فزرقه الله سبحانه العلم ويسره له. فمنهم:

- ١- والده الفقيه العلامة يحيى بن علي المعلمي (ت ١٣٦١هـ).
- ٢- أخوه الشيخ محمد بن يحيى بن علي المعلمي (ت ١٣٤١هـ).
- ٣- الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي (ت ١٣٤١هـ)، درس عليه في النحو والحديث وغيرهما.
- ٤- الشيخ محمد عبد القدير الصديقي القادري (ت ١٣٨١هـ) صدر شعبة الدينيات وشيخ الحديث بكلية الحديث في الجامعة العثمانية بالهند، قرأ عليه في الهند بعض صحيح البخاري وصحيح مسلم فأجازه بروايتهما، وأجازه أيضاً ببقية الكتب الستة والموطأ.
- ٥- أما تلاميذه.

فقد تصدر الشيخ رحمه الله للتعليم مبكراً، فمنذ أن سافر من اليمن وهو منشغل بالعلم تعلمًا وتعليمًا في كل بلد رحل إليه وأقام فيه، ولم تتيسر معرفة تلاميذه في جميع رحلاته سوى رحلته الأخيرة ومقامه في مكة المكرمة، وهم جماعة منهم:

(١) انظر: عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ص ٦٩-٧٨ للدكتور هدى بالي، والمدخل إلى آثار المعلمي،

- ١- أحمد بن محمد المعلمي.
- ٢- عبد الجميل بن عبد الحق الهاشمي أبو تراب الظاهري.
- ٣- عبد الكريم الخراشي.
- ٤- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي، وقد لازم الشيخ عشر سنوات.
- ٥- عبد الله بن محمد الحكمي. وقد لازم الشيخ عدة سنوات.
- ٦- محمد بن أحمد بن محمد المعلمي. وقد لازم الشيخ سنتين.
- ٧- محمد بن عبد الرحمن بن محمد المعلمي. وقد لازم الشيخ نحو أربع سنين. وغيرهم^(١).

المطلب الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

كان المعلمي رحمه الله على عقيدة السلف الصالح في أصول الدين والإيمان، ومؤلفاته ورسائله في الاعتقاد خير شاهد، مثل: رفع الاشتباه «العبادة»، وتحقيق الكلام في المسائل الثلاث، وعمارة القبور، وحقيقة التأويل، ورسالة الشفاعة، وكتاب القائد وغيرها؛ فإنه يقرر العقيدة الصحيحة بالأدلة، كما كانت له جهود في الرد على أصحاب الدعوات المنحرفة وتعرية باطلهم بالحجج الواضحة، مع بيان الحق والصواب بالحكمة والمجادلة بالتي هي أحسن^(٢).

وللشيخ رحمه الله عدة وصايا منها وصية كتبها في شهر المحرم سنة ١٣٧٤ هـ بطلب تلميذه الشيخ محمد بن أحمد المعلمي قرر له فيها المعتقد الصحيح السالم من شوائب الشرك والهوى والبدع، ومبيناً له العقيدة في الله تعالى وأسماءه وصفاته، وبقية أركان الإسلام، ومعنى الشهادتين، وبقية أركان الإيمان، وما ينبغي أن يكون عليه المسلم في سلوكه وأخلاقه ومنهجه. وجاء فيها قوله: «فوصيتي لمحمد ولكل مسلم أن لا يدعو إلا الله، ولا يفعل فعلاً فيه خضوع يطلب فيه النفع الغيبي إلا إذا علم أن الله عز وجل أمر به وأذن فيه»^(٣)، وقوله: «والمهم أن تلتزم سبيل النجاة، وتدعو إليه، وأن تحسن ظنك بالناس، فما دام محتملاً عندك في شخص أن له عذراً مقبولاً عند الله عز وجل فاحمد الله على السلامة، وكل أمره إلى الله عز وجل»^(٤).

(١) انظر للمزيد: عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ص ٦٢-٦٨، والمدخل إلى آثار المعلمي ص ١٠٤-١٠٩.

(٢) انظر للمزيد: منهج المعلمي وجهوده في تقرير عقيدة السلف. للباحث أحمد علي يحيى محمد بيه.

(٣) الخطب والوصايا، ضمن مجموع آثاره ٢٤٩/٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

أما مذهبه الفقهي: فقد كانت دراسته وتفقهه على المذهب الشافعي، مع عمله بأقواله والقضاء بما فيه، لكنه رحمه الله لم يكن متعصباً للمذهب ولا لإمام المذهب، بل كان يتحرى الصواب ويبدل وسعه في معرفة الحق بدليله، فإذا تبين له الحق اتبعه مع إجلال إمام المذهب وحفظ مكانته.

وقد ذم التعصب للمذاهب الغلو في الأئمة وتقديم أقوالهم على الأدلة الشرعية مرشداً إلى التجرد والإنصاف والاحتباس من الهوى. وعدّ رحمه الله خطأ العالم مما يتلى الله تعالى به الناس هل يتبعونه على خطئه أو يؤثرون الحق، فقال: «واعلم أن الله تعالى قد يوقع بعض المخلصين في شيء من الخطأ ابتلاء لغيره أيتبعون الحق ويدعون قوله أم يغترون بفضله وجلالته؟ وهو معذور بل مأجور؛ لاجتهاده وقصده الخير وعدم تقصيره؛ ولكن من تبعه مغترّاً بعظمته بدون التفات إلى الحجج الحقيقية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فلا يكون معذوراً، بل هو على خطر عظيم»^(١).

وقد ألف رحمه الله رسالة في التعصب المذهبي، عرض فيها القضية وعلاجها، ويبيّن أن انتشار المذاهب لا يعني هجر الكتاب والسنة، وأن الاستنباط من الأدلة الشرعية لم ينقطع بل هو باق ومستمر.

وإن حصل من الشيخ رحمه الله مخالفة لأئمة مذهبه فإنه محب لهم مترحم عليهم مقر بمكانتهم وفضلهم، قال رحمه الله: «وهذا ما اقتضاه قول الحق الذي أوجبه الله على كل مسلم على مبلغ علمه ومقدار فهمه، وليس فيما قلناه غضاظة على أئمة مذهبنا، فإنهم حفظة الدين وأئمة اليقين، وهم جبال العلم وبحاره، وشموس الحق وأقماره، وإنما معنا آثار فوائدهم وأسقاط موائدهم»^(٢). وأختم هذا المطلب بكلمة للشيخ مشهورة وهي قوله: «من أوسع أودية الباطل: الغلو في الأفاضل. ومن أمضى أسلحته: أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم»^(٣).

(١) رفع الاشتباه - ضمن مجموع آثاره - (٢٢٣/٢).

(٢) حقيقة التور ومسماه في الشرع، ضمن مجموع آثاره (٣١١/١٦).

(٣) التنكيل، ضمن مجموع آثاره (٨/١٠).

المطلب السادس: مكانته، وثناء العلماء عليه.

- تَبَوَّأَ المعلمي رحمه الله مكانة سامية عند كبار علماء عصره، فكثرت ثنائهم عليه، ومنه ما يلي:
- ١- قال الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي: «محبنا الأجل العالم العامل الأمثل وجيه الإسلام عبد الرحمن المعلمي»^(١)، وكان عمره وقتها أربع وعشرون سنة.
 - ٢- وقال شيخه محمد عبد القدير الصديقي -في إجازته-: «الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني»^(٢).
 - ٣- وقال العلامة المحدث أحمد محمد شاكر: «وقد حقق مصححه -يعني التاريخ الكبير للبخاري- العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني»^(٣).
 - ٤- وقال مفتي المملكة العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت ١٣٨٩هـ) -مقدمًا لرسالة مقام إبراهيم عليه السلام تأليف المعلمي: «قُرئت علي هذه الرسالة التي ألفها الأستاذ عبد الرحمن المعلمي اليماني... فوجدتها رسالة بديعة، وقد أتى فيها بعين الصواب»، وقال في وصفه: «عالمًا خدّم الأحاديث النبوية وما يتعلق بها»^(٤).
 - ٥- وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة تحقيقه لكتاب التنكيل: «تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني رحمه الله بيّن فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته... مبرهنًا عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه ولا خروج عن أدب المناظرة وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، بروح علمية عالية، وصبر على البحث والتحقيق كاد يبلغ الغاية إن لم أقل بلغها، كل ذلك انتصارًا للحق وقمعًا للباطل، لا تعصبًا للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف، وجزاه عن المسلمين خيرًا»^(٥)، وقال أيضًا: «هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضلها وتأثيرها في توحيد الأمة إلى ما يسعدها في دنياها وأخرها»^(٦).

(١) المدخل إلى آثار المعلمي ص ١١٤.

(٢) المدخل إلى آثار المعلمي ص ١١٨.

(٣) حاشية تفسير الطبري (٣٣/١).

(٤) المدخل إلى آثار المعلمي ص ١١٦.

(٥) انظر: التنكيل ١/١٧١، ١٧٢-١٧٣، طبعة المكتب الإسلامي.

(٦) انظر: مقدمة صحيح الأدب المفرد ص ١٩.

٦- وقال الشيخ د. بكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩هـ) في وصفه: «ذهبي عصره»، وقال: «تحقيقات هذا الحبر نقشٌ في حَجَرٍ، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع، ويكفيه فخراً كتابه التنكيل»^(١).

المطلب السابع: مؤلفاته.

عُرِفَ الشيخ رحمه الله بمؤلفات النافعة وتحقيقاته الماتعة، الدالة على سعة علمه وعمق فهمه، وبين يديّ ذكر أهم مؤلفاته أشير إلى أسباب التصنيف عنده ليكشف عن مكنون تراثه رحمه الله، فمن الأسباب:

- ١- الإضافة العلمية والتحقيق في مسألة من المسائل العظيمة والقضايا المهمة.
- ٢- إبداء الرأي في مؤلّف أو مؤلّف أو مسألة علمية.
- ٣- تقريب ما كتب في موضوع ما، وبيان مسأله.
- ٤- مذاكرة جرت له وحرر ما حصل فيها، أو طُلب منه التأليف، أو إجابة لسؤال.
- ٥- الرد على مخالف؛ نصرّة للحق وبياناً للصواب.
- ٦- تعليق على كتاب، وله أوجه عديدة:

· اختصاره.

· انتقاء فوائده.

· انتخاب مواضع منه.

· تخريج أحاديثه.

· تنبيهات وتصحيحات عليه.

٧- نظم أبيات شعرية.

كما يلحق بالأسباب:

· التقديم للكتب التي حققها.

· التقريظ لكتب قدمت للطباعة.

· التصحيح لكتب معاصر له.

(١) انظر: التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٧، حاشية رقم (٤١).

أما مؤلفاته فهي كثيرة جاوزت مائة وعشرين كتابًا ورسالة مختلفة في الطول والقصر، والنظم والنثر، والتصنيف والاختصار والتعليق، وهي متنوعة الفنون، وسأقتصر على عدد منها:

أولاً: من مؤلفاته في الحديث الشريف وعلومه:

- ١- كتاب: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، وتعلق به ثلاثة كتب هي: طليعة التنكيل، وتعزيز الطليعة، وشكر الترحيب.
- ٢- كتاب: الأنوار الكاشفة على ما في كتاب «أضواء على السنة» من الخلل والتضليل والمجازفة.
- ٣- الاستبصار في نقد الأخبار.
- ٤- الحاجة إلى معرفة علم الجرح والتعديل.
- ٥- أحكام الحديث الضعيف. وغيرها.

ثانيًا: من مؤلفاته في العقيدة:

- ١- رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله والفرق بين التوحيد والشرك بالله. المعروف باسم (العبادة).
- ٢- تحقيق الكلام في المسائل الثلاث (الاجتهاد والتقليد، السنة والبدعة، العقيدة).
- ٣- عمارة القبور في الإسلام.
- ٤- يسر العقيدة الإسلامية.
- ٥- حقيقة التأويل. وغيرها.

ثالثًا: من مؤلفاته في التفسير:

- ١- التعقيب على تفسير سورة الفيل للمعلم عبد الحميد الفراهي.
- ٢- تفسير سورة الفاتحة.
- ٣- ارتباط الآيات في سورة البقرة.
- ٤- رسالة في تفسير آيات خلق الأرض والسموات.

رابعًا: من مؤلفاته في الفقه:

- ١- القبلة وقضاء الحاجة.

- ٢- هل يدرك المأموم الركعة بإدراكه الركوع مع الإمام؟
- ٣- حقيقة الوتر ومسمّاه في الشرع.
- ٤- قيام رمضان.
- ٥- صيام ستة أيام من شوال.
- ٦- مقام إبراهيم عليه السلام.
- ٧- الحكم المشروع في الطلاق المجموع. وغيرها.

خامساً: من مؤلفاته في أصول الفقه:

- ١- رسالة في فرضية اتباع السنة والكلام على تقسيم الأخبار وحجية أخبار الآحاد.
- ٢- رسالة في أصول الفقه. وغيرها.

سادساً: من مؤلفاته في اللغة وغيرها:

- ١- نظم قواعد الإعراب الصغرى.
- ٢- نظم بحور العروض.
- ٣- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية.
- ٤- أصول التصحيح العلمي^(١).

وأما تحقيقاته فكثيرة أيضاً، وسأقتصر على أبرزها:

أولاً: ما استقل بتحقيقه وتصحيحه:

- ١- التاريخ الكبير، للإمام البخاري. طبع في دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٦٠-١٣٦٢هـ. عدا المجلدين: الخامس والسادس، فلم تكن نسختها متوفرة.
- ٢- الكنى، للإمام البخاري. طبع سنة ١٣٦٠هـ.
- ٣- الجرح والتعديل، للإمام ابن أبي حاتم الرازي. طبع في دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٧١-١٣٧٣هـ.

(١) وجميع ما سبق وغيره طبع ضمن مجموع آثار العلامة المعلمي.

- ٤- تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي. طبع في دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٧٥-١٣٧٧هـ.
- ٥- الموضح لأوهام الجمع والتفريق، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي. طبع في دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٧٨-١٣٧٩هـ.
- ٦- الأنساب، للإمام السمعاني. طبع في دائرة المعارف العثمانية من سنة ١٣٨٢هـ، وتوفي رحمه الله قبل أن يكمل تحقيقه، وقد أنهى المجلد السادس.
- ٧- الرد على الإخنائي، لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٨- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للعلامة ابن قيم الجوزية. وغيرها.

ثانيًا: ما شارك في تحقيقه وتصحيحه:

- ١- الكفاية في علم الرواية، للحافظ الخطيب البغدادي.
- ٢- السنن الكبرى للإمام البيهقي، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني.
- ٣- عمدة الفقه، للإمام موفق الدين ابن قدامة.
- ٤- الجواب الباهر في زوار المقابر، لشيخ الإسلام ابن تيمية. وغيرها^(١).

المطلب الثامن: وفاته.

توفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستة وثمانين للهجرة (١٣٨٦هـ)، في مكتبة الحرم المكي الشريف بعد أدائه لصلاة الفجر بالمسجد الحرام، توفي على سريره^(٢)، وذكر الشيخ حمد الجاسر أنه توفي منكبًا على بعض الكتب^(٣)، وصلي عليه في المسجد الحرام ودفن بالمعلاة. رحمه الله رحمة واسعة ورضي عنه وأرضاه، وجمعنا به في جنات النعيم، آمين.

(١) انظر للمزيد: عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ص (٧٩-٩٠)، والشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة

ورجالها ص (٢٥-٨٦)، والمدخل إلى آثار المعلمي ص (١٢١-١٩٩).

(٢) ذكر هذا تلميذه وقريبه الشيخ عبد الله المعلمي. انظر: مقدمة التنكيل (١٢/١).

(٣) انظر: مجلة العرب سنة ١٣٨٦هـ ص (٢٤٥).

المبحث الثاني إعلاء منزلة الإمام البخاري رحمه الله

وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: جلالة الإمام البخاري رحمه الله:

كانت الهجمة على إمام الفن^(١) الإمام البخاري رحمه الله ولا زالت مستمرة، فحاول النيل منه من حاول، ولكن حيل بينهم وبين ما يشتهون؛ وذلك من دفاع الله تعالى ودفعه عن أوليائه المتقين؛ مصداقاً لقوله سبحانه: (إن الله يدافع عن الذين آمنوا). وما رواه النبي ﷺ عن ربه سبحانه أنه قال: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب)^(٢).

وقد كان للمعلمي رحمه الله دور كبير -في هذا العصر- في دفاعه عن السنة المطهرة ونقلتها وأهلها لما تعرض لها أعداء الإسلام والمسلمين، على أن الحق منصور، والدين عزيز، والله مُتِمُّ نوره، قال الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾^(٣).

وكان ممن ناقش المعلمي كلامهم - فيما يخص البخاري- الأستاذ محمد زاهد الكوثري، حيث يقول الكوثري -في معرض كلامه في أحد الروايات-: (ومن يعول على الوضع لا يكون إلا من طراز الأتار المأجور).

فقال المعلمي رحمه الله -معلقاً-: «ولا يبعد أن يكون أراد التعريض بالبخاري، وما أوهن رأياً يضطر الجدل النحرير في الدفاع عنه إلى الطعن في مثل البخاري!»^(٤).

وفي موضع آخر يقول في مناقشته للكوثري: «ولعمري إن محاولة الأستاذ في دفاعه عن أبي حنيفة الطعن في أئمة الإسلام كسفيان الثوري، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وعبد الله بن الزبير الحميدي، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبي عبد الله البخاري، وغيرهم من الأئمة

(١) وصف المعلمي الإمام البخاري بهذا الوصف في مواضع متعددة من كتبه، انظر: مجموع آثار المعلمي ٤٢/١٦،

١٠٤، ٤٩، ٤٠/١٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٠٢).

(٣) سورة الأنبياء: ١٨.

(٤) التنكيل، ضمن مجموع آثاره ٢١٤/١٠.

= لأضر على أبي حنيفة من كلام هؤلاء الأئمة فيه. ولو قال قائل: لا يتأتى تثبيت أبي حنيفة إلا بإزالة الجبال الرواسي لكان أخف على أبي حنيفة ممن يقول: لا يتأتى محاولة ذلك إلا بالطعن في هؤلاء الأئمة... هذا، وفضائل البخاري معروفة حتى قال أبو عمرو الخفاف -وهو من الحفاظ كما في «أنساب ابن السمعاني»:- «حدثنا التقي النقي العالم الذي لم أر مثله محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من إسحاق وأحمد وغيرهما بعشرين درجة. من قال فيه شيئاً فعليه مني ألف ألف لعنة»^(١). ولعل في كلامه من المبالغة ما هو من قبيل إغاشة القائل المبتدي، ودفع الصائل المعتدي.

المطلب الثاني: إمامة البخاري رحمه الله، وسعة حفظه.

إن من جهود المعلمي رحمه الله العظيمة تأليف كتابه الأنوار الكاشفة في الرد على طعون أحد المناوئين الطاعنين في السنة وحملتها ورواتها، يعرف بمحمود أبي رية. ومن جملة الطعون التي ردّها عدد يأتي في البحث ذكرها، فمنها ما ادعاه أبو رية في لفظة أثبتها البخاري في صحيحه أنها: (العصر) وهي في رواية غيره: (الظهر)، مع اتحاد المخرج. وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة» الحديث^(٢)، وهو عند مسلم بلفظ: «الظهر»^(٣)، وشيخهما فيه واحد.

فأجاب المعلمي بما حاصله مستفيداً من الحافظ ابن حجر^(٤): أن البخاري كأنه راجع شيخه في ذلك ففتش شيخه في أصوله فوجد أنها (العصر) فأثبت البخاري ذلك. وذكر احتمالاً آخر تنزلاً: بأنه قد يكون سمع الحديث من شيخه بلفظ: (الظهر) فكتبه بعد طول العهد (العصر)؛ أخطأ لفظ شيخه وأصاب الواقع، مما يؤيد سعة حفظه وإمامته.

ومما بينه المعلمي: أن أبا رية يعيب على البخاري أنه كان لا يكتب في مجلس التحديث بل يكتب الحديث من حفظه في غير وقت السماع، والحقيقة: أنها منقبة للبخاري لا مثلبة، ويؤكد أنه وافق عدداً من الأئمة ممن روى تلك الأحاديث عن شيخه وشيخه، وتتبع ذلك وأثبتته

(١) التنكيل، ضمن مجموع آثاره ٧١٦-٧١٧.

(٢) صحيح البخاري في موضعين برقمي (٩٤٦، ٤١١٩).

(٣) صحيح مسلم برقم (١٧٧٠).

(٤) انظر: فتح الباري (٤٠٨/٧).

مؤلفو المستخرجات وشرح الحديث.

فلو فرض أن هذه اللفظة مما أخطأ فيه البخاري فيقال: إنه لم يقع له خطأ إلا في هذا الموضع، ويكون من أعظم مناقبه وأدلة جودة حفظه، ويدفع تشكيك أبي رية وأمثاله^(١).

ولم يكن دفاع المعلمي عن البخاري رحمهما الله من باب الغلو فيه، فقد نبّه غير مرة على وجود الخطأ ومجانبة الصواب من البخاري ومن غيره من الأئمة - فالكمال عزيز-، ولهذا يقول المعلمي: «ولو تحرّى البخاري أن لا يقع له خطأ البتة لترك علمه في صدره»^(٢).

لكنّ النقد بانصاف يكون مع إنزال كل عالم منزلته وإجلال العلم وأهله، لذلك لما تجرأ أبو رية في رد حديث رواه البخاري؛ فقال: (ومن له حاسة شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة إسرائيلية).

أجاب المعلمي بقوله: «قد علمنا أن كلام الأنبياء كله حق من مشكاة واحدة، وأن الرب الذي أوحى إلى أنبياء بني إسرائيل هو الذي أوحى إلى محمد ﷺ. ولو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكك في حكم البخاري؛ لأنه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي، وبالنسبة إليه يكون أبو رية أخشم^(٣) فاقد الشم أو فاسده»^(٤).

المطلب الثالث: اصطلاح الإمام البخاري رحمه الله، وعفة لسانه وقلمه.

إن مما أوضحه الشيخ المعلمي وجلّاه معاني سبع عبارات تعد اصطلاحاً للإمام البخاري رحمه الله، وفُسّر تصرفاً علمياً للبخاري.

أما العبارات السبع، فهي كما يلي:

العبارة الأولى، والثانية: قول البخاري: (منكر الحديث)، وقوله: (فيه نظر).

فقد بيّن المعلمي أنهما من أشد الجرح عند الإمام البخاري رحمه الله^(٥). وقد قال البخاري: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا يحتج به»^(٦).

(١) انظر: الأنوار الكاشفة، ضمن مجموع آثاره ١١٦/١٢.

(٢) مقدمة تحقيق «موضح أوهام الجمع والتفريق»، ضمن مجموع آثاره ١٨٥/٢٥.

(٣) الأخشم: من لا يكاد يشم شيئاً. القاموس المحيط مادة (خشم).

(٤) الأنوار الكاشفة، ضمن مجموع آثاره ٢٦٩/١٢.

(٥) الأنوار الكاشفة ١٦١/١٢، والفوائد المجموعة ص ٢١٣ حاشية [١]، ص ٢٤١ حاشية [٢]، ص ٤٦٦ حاشية [١].

(٦) انظر: فتح المغيث ٢٩٥/٢.

العبارة الثالثة: (في حديثه نظر)، وفرّق المعلمي رحمه الله بينها وبين العبارة الثانية –السابقة-: (فيه نظر)، فقال رحمه الله: «فقوله: (فيه نظر) تقتضي الطعن في صدقه. وقوله: (في حديثه نظر) تُشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة، أو سوء حفظ»^(١).

العبارة الرابعة: قول البخاري في الراوي: (سكتوا عنه) فهي كذلك من أشد الجرح عند البخاري.

وهي والعبارة المتقدمة –الثانية-: (فيه نظر) جرح، وإن كانت (سكتوا عنه) أشد؛ قال رحمه الله: «وقد علمت أن (سكتوا عنه) هي أخت (فيه نظر) بل هي الكبرى»^(٢).

ولعل الذي حمل البخاري على التوقّي في الألفاظ احترازه عن الغيبة، وقد قال البخاري: «ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام»^(٣). وكان يقول: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً»^(٤).

وإلى هذا يشير الحافظ ابن حجر بقوله: «وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائد وتحرُّرٌ بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل»^(٥).

العبارة الخامسة: قول البخاري في الراوي: (مشهور الحديث) فسرها المعلمي بأنه: «يريد -والله أعلم- مشهور عن روى عنهم، فما كان فيه من إنكار فممن قبله»^(٦).

العبارة السادسة، والسابعة: قول البخاري: (لم يصح حديثه)، (يتكلّمون في إسناده) فسرها المعلمي بقوله: «وفي هذا تنبيه على أن الحمل على غيره، وكذلك ذكر البخاري في الضعفاء هند بن أبي هالة وهو صحابي، وقال: (يتكلّمون في إسناده)، فهذا اصطلاح البخاري؛ يذكر في الضعفاء من ليس له إلا حديث واحد لا يصح على معنى أن الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحة في الاصطلاح»^(٧).

هذا ما يتعلق بعبارات عُدَّتْ من اصطلاح البخاري.

(١) انظر: التنكيل ٣٤٠/١٠.

(٢) انظر: التنكيل ٣٤٠/١٠.

(٣) انظر: هدى الساري ص ٤٨٠.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢، وتعليق الحافظ الذهبي.

(٥) هدى الساري ص ٤٨٠.

(٦) انظر: التنكيل ٣٤٣/١٠.

(٧) انظر: الجرح والتعديل ٣٤٥/٢ حاشية (٣).

أما التصرف العلمي: فإن البخاري قد ألف كتاب التاريخ الكبير - وسيأتي الحديث عنه - وربما ذكر في ترجمة الراوي حديثاً، فبيّن المعلمي أن ذكر البخاري للحديث في ترجمة الراوي أمانة على إعلال روايته في الغالب، فيقول: «وإخراج البخاري في التاريخ لا يفيد الخبر شيئاً، بل يضره، فإن من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدل على وَهْنِ راويه»^(١).

بل نبّه المعلمي أن من عادة مؤرخي الرجال أن يذكروا في ترجمة الرجل ما ينتقد عليه من الأحاديث، فقال المعلمي عن أحد الرواة - ممن ذكر البخاري حديثاً في ترجمته -: «فتبت أن البخاري يحمل الخطأ في هذا الحديث على أيوب بن خالد»^(٢).

وقال في حاشية الفوائد المجموعة^(٣): «وذكره البخاري في التاريخ في ترجمة إبراهيم، وفي ذلك إشارة إلى أن الحمل فيه عليه».

المطلب الرابع: فقه الإمام البخاري رحمه الله.

لا يناعز مشتغل بالعلم أن الإمام البخاري رحمه الله من أئمة زمانه في الفقه، كما كان إماماً في الحديث، وإن الناظر في كتابه الصحيح - كما بيّن أهل العلم - يجد فقهه منشوراً في تراجم الأبواب وانتقاء روايات الحديث، وقد قال جمع من الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه»^(٤).

وقد تنبّه المعلمي رحمه الله إلى أن هذا الفقه غير مقتصر على كتابه الصحيح بل يشمل بقية مؤلفاته.

فمن ذلك قوله في مسألة وجوب قراءة الفاتحة: «وقد تأوله البخاري رحمه الله تعالى على فرض صحته: بأنه عام مخصوص بحديث عبادة، فتخرج منه الفاتحة»^(٥). وهذا في كتاب (جزء القراءة خلف الإمام). وقال تعليقاً على أثر في مسائل الربا: «وكأن البخاري رحمه الله إنما حذف ذكر الربا من أثر بُريد؛ لمخالفته في سياقه من هو أثبت منه وهو سعيد، وليس هذا ببعيد من معرفة البخاري وُبُعد نظره»^(٦).

(١) الفوائد المجموعة ص ١٨٠ حاشية (٢)، وانظر: الأنوار الكاشفة ٤٦٧/١٢.

(٢) الأنوار الكاشفة ٤٦٧/١٢، وانظر: ٢٦٢/١٢.

(٣) ص (٣٥٣) حاشية رقم [١].

(٤) انظر: هدى الساري ص ١٣.

(٥) مسائل القراءة في الصلاة، ضمن مجموع آثاره مجموع آثاره ١٨١/١٨.

(٦) جواب الاستفتاء عن حقيقة الربا، ضمن مجموع آثاره ٤٥٥/١٨، وانظر: إعادة الصلاة، ضمن مجموع آثاره ١٨١/١٦.

ولإمامة البخاري واجتهاده كان المعلمي يختار ويعمل ببعض اختيارات البخاري الفقهية، كما قال: «وأما المسبوق فقد اختار الإمام البخاري رحمه الله تعالى ونقله عن بعض الصحابة: أنه لا يدرك الركعة. وهو قول جماعة من أصحابنا الشافعية، وبه أعمل»^(١)، وألف رسالة نافعة في بيان ما يميل إليه، بعنوان: (هل يدرك المأموم الركعة بإدراكه الركوع مع الإمام؟)؛ فنصر ما اختاره البخاري رحمه الله^(٢).

المطلب الخامس: مصنفاته:

كل منصف لابد أن يقر بأن: «الإمام البخاري كالشمس في رابعة النهار شهرةً، وإلى مؤلفاته المنتهى في الجودة والصحة»^(٣)، وقد تعرّض المعلمي لبيان أهمية عدد من مصنفات البخاري رحمه الله، فكان له أثر في إيضاح أمور تتعلق بها، ومن المصنفات التي تناولها:

١- الجامع الصحيح (صحيح البخاري).

يعدُّ كتاب الجامع الصحيح أجلاً مصنفات الإمام البخاري رحمه الله، وللمعلمي رحمه الله كغيره من أهل العلم اعتناء بالغ به، يدل على ذلك استدلاله به والنهل من علومه والدفاع عنه، بل حرصه على دقائق مسلكه فيه؛ فيقول: «وللبخاري -رحمه الله- ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح، كما جرى عليه في مواضع من جامع الصحيح حرصاً منه على رياضة الطالب، واجتذاباً له إلى التنبيه واليقظ والتفهم»^(٤).

وحسبك نظرة في مؤلفات المعلمي رحمه الله ليتجلى لك عظيم عنايته بالجامع الصحيح والدفاع عنه، وخدمته رواية ودراية، فللعناية به من كتب المعلمي نصيب وافر من الشرح والاستنباط، والاشتغال به والاعتباط، وجاء في هذا البحث وصف شيء من تلك العناية؛ عزوا واستدلالاتاً، وشرحاً وبياناً.

٢- التاريخ الكبير.

يأتي كتاب التاريخ الكبير بعد كتاب الجامع الصحيح من كتب البخاري التي اعتنى بها العلماء، ونهلوا من علومها، وكان للمعلمي رحمه الله به عناية خاصة، حيث عمل على تصحيحه

(١) مسائل القراءة في الصلاة، ضمن مجموع آثاره ٢٨/١٨.

(٢) مطبوع ضمن مجموع آثاره ١٠٣/١٦.

(٣) مقدمة كتاب فضل الله الصمد، ضمن مجموع آثاره ٣٠٤/٢٥.

(٤) مقدمة «الموضح» ضمن مجموع آثاره ١٩١/٢٥.

إبّان عمله مصححاً في دائرة المعارف العثمانية.

ومن عنايته به: أنه أبان عن مسلك البخاري في التاريخ قائلاً: «وكأنه حاول استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه، وللبخاري رحمه الله إمامته وجلالته وتقدمه، ولتاريخه أهميته الكبرى ومزايه الفنية. وقد أعظم شيوخه ومن في طبقتهم تاريخه، حتى إن شيخه الإمام إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه لما رأى التاريخ لأول مرة لم يتمالك أن قام فدخل به على الأمير عبد الله بن طاهر فقال: (أيها الأمير ألا أريك سحرًا؟)»^(١).

وبعد اختصاص المعلمي به وعمله الدؤوب عليه أوضح للراغب في الإفادة منه ثلاث جهات تتعلق بالتاريخ الكبير:

الجهة الأولى: بيان معنى قول البخاري رحمه الله عن تاريخه: «صنفته ثلاث مرات»^(٢). وهذه الكلمة من البخاري توضيح لقوله: (لو نُشِر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفُ التاريخ)^(٣).

قال المعلمي رحمه الله: «ومعنى هذا: أنه بدأ فقيّد التراجم بغير ترتيب، ثم كرّ عليها فرتبها على الحروف، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء، باب إبراهيم، باب إسماعيل إلخ. هذا هو الذي التزمه، ويزيد في الأسماء التي تكثر مثل: محمد وإبراهيم، فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الأوائل لأسماء الآباء ونحوها»^(٤).

وفائدة بيان هذه الجهة: معرفة ما يتعلق بها من اصطلاحات للبخاري في كتابه التاريخ، ومنها ما يلي:

الاصطلاح الأول: «أنه حيث يرتب الأسماء الكثيرة بحسب أوائل أسماء الآباء، يتوسع فيعد كل لفظ يقع بعد (فلان بن) بمنزلة اسم الأب، ويزيد على ذلك فيمن لم يذكر أبوه، فيعد اللفظ الواقع بعد الاسم كاسم الأب»، وذكر له مثالين؛ المثال الأول: «عيسى الزرقى» ذكره فيمن اسمه عيسى، وأول اسم أبيه زاي. والمثال الثاني: «أسلم الخياط» ذكره فيمن اسمه أسلم، وأول اسم أبيه خاء.

(١) مقدمة «التاريخ الكبير» ضمن مجموع آثاره ١٢٢/٢٥.

(٢) تاريخ بغداد ٣٢٢/٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) هذه الفقرة وما بعدها يأتي العزو إلى مصدرها في آخر كلامه عن كتاب التاريخ الكبير.

الاصطلاح الثاني: "أنه إذا عرف اسم الرجل على وجهين يقتضي الترتيب وضعه بحسب أحدهما في موضع، وبحسب الآخر في آخر ترجمة في الموضوعين"، وذكر له مثالين أيضاً؛ المثال الأول: شيخه محمد بن إسحاق الكرمانى، يعرف أيضاً بمحمد بن أبي يعقوب، ذكره في موضعين من المحمّدين. والمثال الثاني: عبد الله بن أبي صالح ذكوان، يقال لعبد الله (عبّاد)، فذكره البخاري في باب عبد الله، وفي باب عبّاد.

الجهة الثانية: بيان معنى قول البخاري رحمه الله: «صنّفْتُ جميع كتبي ثلاث مرات». قال المعلمي رحمه الله: «يعني -والله أعلم- أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخه ويصلح، ثم يخرج مرة ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرج الثالثة. وهذا ثابت للتاريخ».

وفائدة بيان هذه الجهة: معرفة أن ما أخذ على البخاري في تاريخه كان بالنظر إلى النسخة التي أخرجها البخاري أولاً، وبهذا يفهم اعتراض الخطيب على ابن أبي حاتم حيث يقول: "وحكى عنه -أي عن البخاري- في ذلك الكتاب أشياء على الغلط هي مدونة في تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه".

إلا أن المعلمي وإن كان يرى صحة ما استظهره وهو: أن النسخة التي وقعت للرازيين -أي: أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي- كانت مما أخرج البخاري لأول مرة، لكنه صرح بعد مزيد اطلاع أنه قد تبين له أن معظم التبعة فيما حكى عنه الرازيان -ولعله أكثر من النصف، وهو كثير- على تلك النسخة التي وقعت لهما فيرجع السبب إلى كاتب تلك النسخة، مع أن كثيراً مما انتقد يبعد جداً أن يقع من البخاري بعضه فضلاً عن كثير منه.

ويؤيده -سوى ما تقدم- شاهدان:

الشاهد الأول: قول الخطيب: «وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه»، وقد وقف الخطيب على عدة نسخ من التاريخ.

الشاهد الثاني: قول أبي حاتم في عدة مواضع عن النسخة التي وقعت لأبي زرعة -وغالبا أنه عرف حالها-: «وإنما غلط من الكاتب» ونحوه. فالحمل فيه على كاتب النسخة لا على المصنف صاحب الكتاب.

الجهة الثالثة: أن للبخاري ثلاثة تواريخ: «الكبير»، و «الصغير»، و «الأوسط»^(١).

(١) انظر: مقدمة موضح أو هام الجمع والتفريق - ضمن مجموع آثاره ١٨٨/٢٥، ١٩٧.

٣-الأدب المفرد.

يرى المعلمي رحمه الله أن كتاب الأدب المفرد أولى ما يعتني به -بعد الصحيح- من أراد اتباع السنة.

فيقول: «وكتابه هذا -أعني الأدب المفرد- هو بعد كتابه «الجامع الصحيح» أولى كتبه بأن يعتني به من يريد اتباع السنة، فإنه جمع فأوعى، مع التحري والتوقي والتنبيه على الدقائق. ولكن الأمة -لسوء حظها- قصّرت في حق هذا الكتاب، فنسخه المخطوطة عزيزة جداً، وقد طبع مراراً ولكن قريباً من العدم؛ لأنها مشحونة بالأغلاط الكثيرة في الأسانيد والمتون، أغلاط لا يهتدي إلى صوابها إلا الراسخون»^(١). وقد علّق

(١) مقدمة كتاب فضل الله الصمد، ضمن مجموع آثاره ٣٠٤/٢٥، ثم إن كتاب الأدب المفرد قد طبع بعد وفاة المعلمي رحمه الله مراراً، واعتني به.

المبحث الثالث حفظ مكانة صحيح البخاري^(١)

المطلب الأول: رجال الشيخين.

تناول العلامة المعلمي رحمه الله هذا الموضوع في مواضع عديدة ومن جوانب عدة، فمن ذلك أمور:

الأمر الأول: بيانه لمنهج الشيخين في انتقاء الرجال في الصحيحين، وأنهما يقصدان التحري وينشدان العلو، وبهذا يُعلم أن عدم الرواية عن أحد الرواة في الصحيح ليس توهيناً منهم لحاله، بل لهم في ذلك أسباب، منها:

١- أن يكون الراوي من أقران البخاري ومسلم مثلاً فيستعيضان عن الرواية عنه بالرواية عن شيوخه ومن في طبقتهم، ولما طعن الكوثري في عدد من الرواة بهذا، فقال في أحد الرواة: “على علو طبقتهم لم يُخرج له أحد من أصحاب الأصول الستة”، أجاب المعلمي قائلاً: “وممن روى عنه الإمام أحمد وأبو زرعة والبخاري في غير الصحيح، وأحمد لا يروي إلا عن ثقة.. وأبو زرعة من عاداته ألا يروي إلا عن ثقة.. والبخاري نحو ذلك.. فأما عدم إخراج البخاري عنه في صحيحه فكأنه إنما لقيه مرة، فإن إبراهيم كان دائماً في الجهاد، فلم يسمع منه البخاري ما يحتاج إلى إخراجه في الصحيح، وقد أدرك البخاري من هو أكبر من إبراهيم وأعلى إسناداً. وكم من ثقة ثبت لم يتفق أن يخرج عنه البخاري في صحيحه، وأخرج عمن هو دونه بكثير.. وجامعو الكتب الستة يتحرون علو الإسناد والاختصار، ولا ينزلون إلا لحاجة”^(٢).

وقال أيضاً عن راوٍ آخر: «فأما عدم إخراج البخاري له في الصحيح.. فهذا لا يدل على أنه ليس على شرط الصحيح؛ لاحتمال أن البخاري إنما لم يخرج له في الصحيح لأنه أصغر من البخاري، ولم يسمع منه حديثاً يضطر إلى إخراجه في الصحيح بنزول، وقد سمع البخاري من شيوخ هذا الرجل، وممن هو أكبر منهم بكثير، فأما بقية الستة، فإنما لم يرووا عنه لأنه من أقرانهم، وأصغر من بعضهم، وقد سمعوا من شيوخه وممن هو أكبر من شيوخه. وبلده بعيد، فلم يحتاجوا إلى الرحلة

(١) لتكن على ذكر لما ذكرته في المقدمة أن الكلام في بعض المواطن يعم البخاري ومسلماً وصحيحهما.

(٢) انظر: التنكيل ١٥٥/١٠-١٥٧.

إليه والرواية عنه بنزول^(١).

وقال أيضًا عن راوٍ آخر: «أما قلة رواية البخاري عنه؛ فلأنه من أقرانه، والبخاري كغيره من الأئمة يتحرى علو الإسناد، فلا يكاد يروي في الصحيح عمن هو أكبر منه بقليل، فضلاً عن أقرانه؛ إلا ما أعوزه أن يجده عند من هو في طبقة كبار شيوخه^(٢).

ولما طعن الكوثري في رجاء بن السندي -أحد الرواة- وحطَّ من شأنه بإعراض أصحاب الكتب الستة عن الرواية عنه فأجاب المعلمي فيما يخص البخاري بقوله: «فقد لا يكون البخاري لقيه، وقد يكون لقيه مرة فلم يسمع منه إلا شيئاً عن شيوخه الذين أدرك البخاري أقرانهم، فلم يحتاج إلى النزول بالرواية عن رجاء، فتحصَّل من هذا أنهم إنما لم يخرجوا عنه إثارة للعلو من غير طريقه، على النزول من طريقه^(٣).

وأجاب فيما يخص الإمام مسلماً بقوله: «فأما مسلم، فإنه كان له حين مات رجاء نحو ست عشرة سنة، وهو بلديه، ويمكن أن يكون سمع منه وهو صغير، فلم ير مسلم ذلك سماعاً لا ثقاً بأن يعتمد في الصحيح. ويمكن أن يكون مسلم تشاغل أول عمره بالسماع ممن هو أسن من رجاء، وأعلى إسناداً، ففاته رجاء^(٤).

٢- أن يكون الرواية مقللاً من الرواية، وفي هذا أجاب المعلمي بـ «أن البخاري لا يروي إلا عن صدوق يتميز صحيح حديثه من سقيم. وقد يكون الرجل ثقة مقللاً من الرواية^(٥).

وقال أيضًا عن أحد الرواة: «هو مقل، واغترب عن بغداد. وقد أدرك الأئمة الستة شيوخه ومن هو أكبر منهم^(٦)، فاجتمع فيه السببان هذا والذي تقدم.

والخلاصة: أن هذه لا تعد حجة في توهين الراوي من جهة لكن تدل على تحري صاحبي الصحيح وطلبهما العلو من جهة أخرى.

قال المعلمي عن البخاري ومسلم: «من شأنهما في الصحيح أن يتطلبا العلو ما وجدوا إليه سبيلاً، ولا يرضيان بالنزول إلا أن يتفق لهما حديث صحيح تشتد الحاجة إلى ذكره في الصحيح

(١) انظر: التنكيل ٤٧٦/١٠.

(٢) انظر: التنكيل ١٨٢/١٠.

(٣) انظر: التنكيل ٤٢٤/١٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: التنكيل ٣٤٨/١٠.

(٦) انظر: التنكيل ٤٧٣/١٠.

ولا يقع لهما إلا بنزول.. ولهذا لم يلتفت المحققون إلى عدم إخراجهما، فلم يعدّوا عدم إخراجهما الحديث دليلاً على عدم صحته، ولا عدم إخراجهما للرجل دليلاً على لينه^(١).

هذا ما يتعلق بالأصول، أما المتابعات فالحال فيها أخف، فإن المعلمي لما ذكر حماد بن سلمة قال: «ولم يتركه البخاري، بل استشهد به في مواضع من الصحيح، فأما عدم إخراجه له في الأصول، فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل لذلك»^(٢).

ومثله لما ذكر سليمان بن المغيرة أشار إلى أنه مع كونه ثقةً - بل قيل: إنه أثبت الناس في ثابت - ومع هذا ذكروا أن البخاري لم يحتج به، فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره^(٣). وسيأتي مزيد بيان في هذا.

الأمر الثاني: بيانه رحمه الله لصفة رجال الصحيحين:

وذلك حين تعقّب قول الحاكم رحمه الله في المستدرک: (... بأسانيد يحتج بمثلها)، فقرر أن قوله هذا - على جلاله قائله - مبني على تقصير منه رحمه الله في مراعاة أمور احتفت بأحوال رجال ممن أخرج لهم الشيخان في الصحيحين، وتوضيحه فيما يأتي.

الأمر الثالث: توجيهه لإخراج الشيخين لرواة متكلم فيهم؛ بأمور:

أحدها: أن ذلك مقتضى ما أدّاه إليه اجتهداهما، وأن ما قيل في الراوي لا يضر - بالضرورة - روايته، ومثّل لهذا بإخراج البخاري لعكرمة، وسيأتي مزيد بيان.

الثاني: أنه بان للشيخين أن ما قيل في الراوي ينصبّ على تفرّده؛ فلا يحتج به والحالة هذه، وإنما يقوى حاله حيث يتابع؛ فيرويان عنه مقروناً بغيره - كما سبق في شأن سليمان بن المغيرة -.

الثالث: أنهما يخصان ما قيل في الراوي بأحوالٍ معيّنة، فمن ذلك:

- قصر الكلام في الراوي حيث كانت روايته عن فلان من شيوخه، أو رواية فلان من تلاميذه عنه.

- حمل الكلام في الراوي على ما حدّث من حفظه، وإنما أخرجوا له ما حدّث به من كتابه.

- حمل الكلام في الراوي الموصوف بالاختلاط على ما حدّث به بعد اختلاطه، وإنما أخرجوا له ما حدّث به قبل اختلاطه.

(١) انظر: التنكيل ٧٧٣/١٠ - ٧٧٤.

(٢) انظر: التنكيل ٤٠٤/١٠.

(٣) انظر: التنكيل ٤٠٤/١٠ - ٤٠٥.

- حمل الكلام في الراوي الموصوف بالتدليس على ما لم يصرح فيه بالسماع، لكنهما أخرجاه له بسبب ما حصل لهما من العلم بما يدفع ريبة التدليس في هذا الحديث.

والمقصود: أنهما يخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح^(١)، وأفاد المعلمي بأن احتجاج البخاري في الصحيح براو لم يوثقه غيره توثيق وزيادة^(٢).

وعلى ضوء ما سبق تعقب المعلمي الإمام الحاكم رحمه الله في قوله عن أحد الرواة وهو الحسن بن ذكوان: «إن البخاري احتج به» مقوياً لحديثه. قال المعلمي: «فيه نظر»^(٣)؛ فإن الحسن هذا متكلم فيه.

ونقل المعلمي كلاماً لابن حجر في الفتح ومقدمته يبين فيه أن البخاري إنما أخرج له حديثاً واحداً من رواية يحيى القطان عنه، ولحديثه هذا شواهد كثيرة. قال المعلمي: «فالحديث من رواية يحيى القطان، وتثبتته معروف، وهو متابعة وصرح الحسن بالسماع، فكيف يقاس عليه حديث هذا الباب؟ لا والله، بل حديثه في الباب ساقط؛ لاحتمال أنه سمعه من أحد الوضاعين. والله أعلم»^(٤).

ويبين المعلمي رحمه الله جانباً من منهج البخاري العام في الإخراج للراوي سواء في الصحيح أو خارجه؛ حيث نقل قول البخاري: (ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً)^(٥).

وقال المعلمي: «وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه. وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل، فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه»^(٦).

وقال أيضاً -في أحد الرواة-: «وأما ضرار، فروى عنه أبو زرعة أيضاً. وقال البخاري والنسائي: «متروك الحديث». لكن البخاري روى عنه وهو لا يروي إلا عن ثقة كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن تيمية.. والظاهر التوسط، وهو أن البخاري لا يروي إلا عمن هو صدوق في الأصل

(١) انظر: التنكيل ٧٦٤-٧٦٦، رفع الاشتباه ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٨٦/١٢.

(٣) القبله وقضاء الحاجة، ضمن مجموع آثاره ٣٤/١٦.

(٤) القبله وقضاء الحاجة، ضمن مجموع آثاره ٣٥/١٦.

(٥) نقله الترمذي في جامعه بإثر حديث رقم (٣٦٤).

(٦) التنكيل ٢١٢/١٠.

يتميز صحيح حديثه من سقيمه، كما صرح به في رواية الترمذي عنه.. فقلوله في ضرار: «متروك الحديث» محمول على أنه كثير الخطأ والوهم، ولا ينافي ذلك أن يكون صدوقاً في الأصل يمكن لمثل البخاري تمييز بعض حديثه^(١).

وفسر المعلمي عبارته التي نقلها عن الترمذي: بأن «مقصود البخاري من معرفة صحيح حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما تحصل بأحد أمرين:

١. أن يكون الراوي ثقة ثبثاً، فيعرف صحيح حديثه بتحديثه.
٢. أن يكون صدوقاً يغلط، ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطريق أخرى، كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاصاً بجهة.

ومثل المعلمي بشيخ البخاري: يحيى بن عبد الله بن بكير، فإنه مع روايته عنه قال البخاري: (ما روى يحيى بن عبد الله بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتيقه)^(٢).

فالبخاري رحمه الله قد احتاط للصحيح، وأما غير الصحيح فكان من منهجه: أ. أنه ربما روى في غير الصحيح الحديث ونبه على عدم صحته، ويوجه كلامه السابق على أنه لا يروي ما لا يصح إذا كان يقصد التحديث أو الاحتجاج. وهذا لا يشمل ما يذكره لبيان عدم صحته.

ب. إذا رأى أن الراوي لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه تركه البتة ليعرف الناس ضعفه مطلقاً.

ج. إذا رأى أنه يمكن معرفة صحيح حديثه من سقيمه في باب دون باب ترك الرواية عنه في الباب الذي لا يعرف فيه كما في يحيى بن عبد الله بن بكير -وقد سبق-.

د. إذا سلم الراوي من الجرح وكان صدوقاً فيروي عنه ما عرف صحته وما قاربه أو أشبهه مبيناً الواقع بالقول أو الحال^(٣).

ثالثاً: دفاعه عن الشيخين لكونهما أخرجاً أحاديث رواة منتقدين، وجعلهم أصنافاً:

(١) انظر: التنكيل ٤٦٦/١٠-٤٦٧.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع منه، وهو باسم «التاريخ الأوسط»، وانظر: إكمال تهذيب الكمال ٣٣٤/١٢، وتهذيب التهذيب ٥٠٣/١٤.

(٣) انظر: التنكيل ٢١٢/١٠-٢١٤.

الصنف الأول: من لم يخرج له صاحب الصحيح في صحيحهما أصلاً.

لما زعم أبو رية أن رجلاً قد احتج بهما البخاري ومسلم ناقشه المعلمي مقررًا أن المذكورين ليسوا في الصحيحين ولا في أحدهما^(١).

ومن دقته: ما ذكره عن كعب الأحمار أن المزي قد علّم عليه في تحفة الأشراف بعلامة الشيخين، مع أنه إنما جرى ذكره في الصحيحين عرضاً لم يسند من طريقه شيء من الحديث فيهما^(٢).

وإن كان البخاري كما قرر المعلمي لا يمتنع في غير الصحيح عن الرواية عن الضعفاء^(٣)، لكنه احتاط للصحيح - كما تقدم -.

وعليه فقد يكون الراوي انتقد بسبب غير مسلم به، ومع هذا لم يحتج به الشيخان. فإن المعلمي ناقش طعن أبي رية في عنبسة بن سعيد بن العاص، أنه: (جليس الحجاج)، فقال - بعدما بين أن البخاري ومسلمًا لم يحتجا به ولا أحدهما، وإنما له خبر واحد في البخاري، وخبر عند مسلم ذكر فيهما عرضاً -: «أما مجالسته للحجاج فليس بجرح بين؛ إذ قد يجالسه ولا يشركه في ظلمه، بل يحرص على ردّه عن ظلمه ما استطاع، ويرى أن استمراره على ذلك أنفع للدين وللمسلمين من مباينته»^(٤).

الصنف الثاني: من أخرجاه عنه بصفة معينة.

حثّ المعلمي رحمه الله على التروي وعدم التسرع في النقد، لاسيما نقد الشيخين في إخراجهما حديث راوٍ، حتى يتبين وجه إخراجهما له، فقال: «ينبغي النظر في كيفية رواية الشيخين عن الرجل، فقد يحتجان أو أحدهما بالراوي في شيء دون شيء، وقد لا يحتجان به، وإنما يخرجان له ما توبع عليه. ومن تتبع ذلك وأنعم فيه النظر علم أنهما في الغالب لا يهملان الجرح البتة، بل يحملانه على أمر خاص، أو على لين في الراوي لا يحطه عن الصلاحية به فيما ليس مظنة الخطأ، أو فيما توبع عليه ونحو ذلك»^(٥).

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٨٦/١٢.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ١٣٥/١٢.

(٣) انظر: تحقيق الفوائد المجموعة ص ٣٥٤ حاشية [١].

(٤) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٨٦-٣٨٤/١٢.

(٥) التنكيل ١٠/١٢٦.

مثاله: وهب بن منبه، انتقد أبو رية إخراج الشيخين له، فبيّن المعلمي أن إخراج البخاري ومسلم له مقصور بما توبع عليه، تابعه معمر بن راشد وهو أحد الأئمة المجمع عليهم^(١).
- عبد الله بن صالح كاتب الليث، أدخلت عليه أحاديث عديدة، فحمل ما علّقه البخاري عنه على ثبت البخاري واطلاعه على أصل عبد الله بن صالح، حيث لا رية فيه للإدخال^(٢).

الصنف الثالث: من انتقد بعض الأئمة على الشيخين إخراج أحاديثهم.

يحسن التمهيد بكلام للمعلمي مهم، يذكر فيه أن لعدالة الراوي جهتين:

الجهة الأولى: استقامة السيرة. الجهة الثانية: استقامة الرواية.

فمما بحثه المعلمي في هذا المقام مسألة: إذا اجتمع جرح وتعديل من الأئمة في الراوي الواحد، فما الذي يقدم منهما؟ فيقول المعلمي: «فالتحقيق أن كلاً من التعديل والجرح الذي لم يبين سببه يحتمل وقوع الخلل فيه. والذي ينبغي أن يؤخذ به منهما هو ما كان احتمال الخلل فيه أبعد من احتمالهما في الآخر، وهذا يختلف ويتفاوت باختلاف الوقائع. والناظر في زماننا لا يكاد يتبين له المطلب في ذلك إلا بالاستدلال بصنيع الأئمة، كما إذا وجدنا البخاري ومسلماً قد احتجا أو أحدهما براوٍ سبق ممن قبلهما فيه جرح غير مفسر، فإنه يظهر لنا رجحان التعديل غالباً، وقس على ذلك»^(٣).

وفي كلامه على الجهة الثانية - أعني: استقامة الرواية - بيّن أنها تثبت عند المحدث بتبعه أحاديث الراوي واعتبارها، وأن الأئمة القادحين في الراوي إذا لم ينصوا على ما أنكروه من حديثه فإنه يحتاج حينئذٍ إلى الترجيح بين قولهم وبين قول المعدّلين، وذكر أمراً مهماً في تقوية الترجيح فقال: «فقد يترجح عندنا استقامة رواية الرجل باحتجاج البخاري به في صحيحه؛ لظهور أن البخاري إنما احتج به بعد أن تتبع أحاديثه وسبرها وتبيّن له استقامتها. وقد علمنا مكانة البخاري، وسعة اطلاعه، ونفوذ نظره، وشدة احتياطه في صحيحه. وقس على ذلك»^(٤)، لاسيما إذا كان من

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢/١٣٨.

(٢) انظر: تحقيق الفوائد المجموعة ص ٢٤٤ حاشية [٢].

(٣) التنكيل ١٠/١٢٥-١٢٦.

(٤) انظر: التنكيل ١٠/١٣١-١٣٢.

شيوخه الذين لقيهم واختبرهم^(١)، فإن من لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده^(٢).

مثاله: أحمد بن عيسى المصري.

نقل المعلمي أن ابن معين كان يحلف إنه «كذاب»^(٣). وقول أبي زرعة فيه: «ما رأيت أهل مصر يشكُّون في أن أحمد بن عيسى. وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب»^(٤). وذكر توجيه ابن حجر: أنه محمول على كذبه في السماع، لا أنه وضَّاع^(٥). لكن قال المعلمي: «وهذا لا يدفع الجرح»^(٦).

وإذا كان كذلك فينظر في طريقة البخاري في الإخراج له، وقد تولَّى ابن حجر بيان وجه إخراج البخاري له في صحيحه، فذكر أن البخاري أخرج له في ثلاثة مواضع كلها قد توبع فيها، قال ابن حجر: «فما أخرج له البخاري بشيء تفرد به»^(٧).

هذا ما يتعلق بالإمام البخاري، أما الإمام مسلم فقد انتقد عليه في حياته إخراجه عن أحمد المصري هذا، فأجاب مسلم رحمه الله بما يلتقي مع جواب ابن حجر عن البخاري، فقال: «وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على ذلك»^(٨).

وعلى ما تقدم بيانه: يمكن أن يقال في الجواب عن جرح أحمد بن عيسى المصري بأن إخراج البخاري ومسلم له دال على تقويتهم له في الجملة، لا سيما أنه شيخ لكليهما، وقد نقل عنه البخاري في التاريخ الكبير في عدد من المواضع معتمداً عليه مستشهداً بما ينقله ومعوّلاً عليه، وهذا دال على اعتداده به.

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٥٦/١٢.

(٢) انظر: التنكيل ٢١٤/١٠.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ٤١٧/١، فقد نقله المزي لسؤالات الآجري لأبي داود، ولم أفف عليه فيه.

(٤) انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ٦٧٦/٢.

(٥) انظر: تهذيب التهذيب ١٦٦/١.

(٦) انظر: رفع الاشتباه، ضمن مجموع آثاره ٢٩٩/٢.

(٧) انظر: هدى الساري ص ٣٨٧.

(٨) انظر: صيانة صحيح مسلم ص ٩٨.

وممن قوّاه الإمام النسائي وهو من هو في أهل مصر، فقال عنه: «ليس به بأس»^(١)، قال ابن حجر: «وقد احتج به النسائي مع تعنته»^(٢). وقال الخطيب: «ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه»^(٣).

فهذا الصنف -والله أعلم- يندرج تحت ما تقدم مما قرره المعلمي نفسه: أن ذلك مقتضى ما أدّاه إليه اجتهداهما، وأن ما قيل في الراوي لا يضر -بالضرورة- روايته.

فهذا الراوي لم يخرج عنه البخاري ومسلم شيئاً تفرد به بل بما قد توبع عليه، كما هو واضح في جواب الإمام مسلم، وجواب ابن حجر، وهذا مندرج تحت ما تقدم أيضاً بأنه قد بان للشيخين أن ما قيل في الراوي ينصبُّ على تفردّه؛ فلا يحتج به حينئذ، وإنما يقوى حاله عندهما حيث يتابع؛ فيخرجان له مقروناً بغيره.

وهنا نستحضر ما تقدم من قول المعلمي: «ينبغي النظر في كيفية رواية الشيخين عن الرجل، فقد يحتجان أو أحدهما بالراوي في شيء دون شيء، وقد لا يحتجان به، وإنما يخرجان له ما توبع عليه. ومن تتبع ذلك وأنعم فيه النظر علم أنهما في الغالب لا يهملان الجرح البتة، بل يحملانه على أمر خاص، أو على لين في الراوي لا يحطه عن الصلاحية به فيما ليس مظنة الخطأ، أو فيما توبع عليه ونحو ذلك»^(٤).

وفي تصوّف يشبه ما نبحت فيه وجّه المعلمي رحمه الله رواية سفيان الثوري عن عباد بن كثير، مع أنه يكذّبه، فقال المعلمي: «إن صح فإنما أراد الوهم والغلط» إلى أن قال: «وعلى كل حال فلا مانع أن يحكي الثوري عن عباد ما يظهر له صحته، وفي ترجمة محمد بن السائب الكلبي من الميزان: «يعلى بن عبيد قال: قال الثوري: اتقوا الكلبي. فقيل: فإنك تروي عنه. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه»^(٥).

وقال المعلمي أيضاً: «قد يُعرف صدق بعض أخبار الكذاب بدلالة، وأشهر الرواة بالكذب محمد بن السائب الكلبي، ومع ذلك روى عنه ابن جريج والسفيانان وابن المبارك وغيرهم من

(١) انظر: تاريخ بغداد ٤٥٠/٥.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ١٦٦/١.

(٣) تاريخ بغداد ٤٥٠/٥.

(٤) التنكيل ١٢٦/١٠.

(٥) انظر: التنكيل ٤٧٤/١٠.

الأجلة. وكان الثوري يحذر منه ويروي عنه، فقليل له في ذلك، فقال: أنا أعرف صدقه من كذبه^(١). وبقي سوى ما سبق ذكر جهوده في الدفاع عن رجال البخاري، وأفردته في المطلب التالي.

المطلب الثاني: دفاعه عن رجال البخاري، ومنتونه:

مما ذكره أبو رية أن الحفاظ ضعفوا ثمانين رجلاً في صحيح البخاري، فناقشه المعلمي رحمه الله بأن الأمر يترأى مهولاً، فإن من تدبر حال أولئك الثمانين مع استقراء ما أخرجه البخاري لهم يتضح أن الأمر هين.

وقد ضرب المعلمي مثلاً بتسعة رواة ذكرهم ابن حجر في هدى الساري: وهؤلاء غالبهم من شيوخ البخاري الذين لقيهم واختبرهم، وتبين بذلك ما يلي:

١- ثلاثة منهم ثقات، فقدح من قدح فيهم ساقط.

٢- ثلاثة منهم فيهم كلام، وإنما أخرج لكل واحد منهم حديثاً واحداً متابعه.

٣- اثنان روى عن كل منهم أحاديث يسيرة متبعة أيضاً.

٤- والتاسع أدرج في الصحيح من أحد الرواة، وليس له في الصحيح نفسه شيء.

ثم قال المعلمي: «وإذ قد عرفت حال التسعة الأولين فقس عليهم الباقي، وإن شئت فراجع وابحث يتضح لك أن البخاري عن اللوم بمنجاة». وقال: «حسبك أن رجال البخاري يناهزون ألفي رجل، وإنما وقع الاختلاف في ثمانين منهم»^(٢).

ولم يقتصر المعلمي على التقرير النظري بل أجاب عن هذا الطعن عملياً، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: جوابه عن إخراج البخاري لعكرمة مولى ابن عباس، فقال: «أما البخاري فكان الميزان بيده؛ لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة أنه حدث به، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم، فلم يجد تناقضاً ولا تعارضاً ولا اختلافاً لا يقع مثله في أحاديث الثقات، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يصدق بعضها بعضاً، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد من القرآن أو من حديث صحابي آخر. فتبين للبخاري أنه ثقة. ثم تأمل ما يصح من كلام من تكلم فيه فلم يجد حجة تنافي ما تبين له»^(٣).

(١) انظر: التنكيل ١٠/٧١٤.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢/٣٥٧-٣٥٨.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢/٣٥٨.

ولو قيل: إن مسلماً رحمه الله لم يحتج بعكرمة فيقال: «لعل مسلماً لم يتجشم ما تجشم البخاري من تتبع حديث عكرمة واعتباره، فلم يتبين له ما تبين للبخاري، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة»^(١).

المثال الثاني: جوابه عن إخراج البخاري لمروان بن الحكم، فقال: «اعتبر البخاري أحاديث مروان فوجدها مستقيمة معروفة، لها متابعات وشواهد، ووجد أن أهل عصر مروان كانوا يثقون بصدقه في الحديث، حتى روى عنه سهل بن سعد الساعدي وهو صحابي، وروى عنه زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. بقي عدالته في سيرته، فلعل البخاري لم يثبت عنده ما يقطع بأن مروان ارتكب ما يخل بها غير متأول. وعلى كل حال، فلا وجه للتشنيع؛ إذ ليست المفسدة في الرواية عمن تدم حاله في الصحيح ما دام المروي ثابتاً من طريق غيره... مع أن روايته لا تخلو من تقوية لرواية غيره؛ لأنه على كل حال مسلم قد عرف تحريره الصدق في الحديث... فمن تتبع أحاديثه الثابتة عنه علم أن البخاري لم يبين شيئاً من الدين على رواية تفرّد بها لفظاً ومعنى»^(٢).

دفاعه عن متون صحيح البخاري:

كانت همة المعلمي رحمه الله في الدفاع عن الصحيحين همة عالية؛ فكان يجتهد في تتبع الألفاظ التي تنسب للبخاري ومسلم، ويثبت بعد البحث صحة الادعاء أو ينفيه^(٣)، مبيناً أن ما أخرجاه في غاية الصحة^(٤)، وأن الألفاظ الراجعة إلى اختلاف نسخ الكتاب أمرها يسير؛ لأن الصحيحين متواتران^(٥).

ومن أمثلة دفاعه: مناقشته لكلام نقله أبو رية عن رشيد رضا، بيّن — كما تقدم في القاعدة السابعة — أن ما يستشكل من الأحاديث النبوية فإنه يُنظر فيها، فلا يكون مجرد استشكل الحديث دليلاً على بطلانه.

وهذا كما أن المفسر للقرآن تمر به آيات ظاهرها التعارض أو الإشكال ويجب عنها كما حصل من رشيد رضا نفسه، ولا يدل — والحال هذه — على بطلان آيات القرآن الكريم قطعاً.

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٥٩/١٢.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٥٦/١٢.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٢٨/١٢.

(٤) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢٤/١٢.

(٥) انظر: الأنوار الكاشفة ١١٧/١٢.

وأحال في جواب كثير من انتقادات أبي رية لمتون أحاديث صحيح البخاري على جهد الحافظ في هدى الساري مقدمة فتح الباري وأن من تدبر ذلك علم أن الأمر فيها هيّن ليس فيه ما يحط من قدر البخاري وصحيحه^(١).

وكان مما انتقده أبو رية على البخاري مما يتعلق بالمتون: إيراد حديث بإسناد واحد لكنه بلفظين، وأجاب -نقلاً عن الحافظ- أن هذا الاختلاف واقع ممن هو فوق البخاري؛ فلا تبعه عليه في ذلك^(٢).

ومن الأمثلة التطبيقية: أن أبا رية ذكر خبراً رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وأنه قد أخذه عن كعب الأحبار، ومثله جاء عن عبد الله بن سلام. فقال المعلمي: «خبر عبد الله بن عمرو نسبه بعضهم إلى عبد الله بن سلام كما ذكره البخاري، وذكر ابن حجر أنه لا مانع من صحته عنهما. وقد بحثت عن هذا الخبر بطرقه المذكورة هنا وغيره ونظرت في الأسانيد، فترجح عندي صحته عن عبد الله بن عمرو، فأما نسبته إلى عبد الله بن سلام ففي صحته نظر، وكذلك نسبته إلى كعب، وبيان ذلك يطول، وهذا الذي ظهر لي هو الظاهر من صنيع البخاري»^(٣).

وبيان كلامه موجزًا: أن البخاري رواه في موضعين: الموضع الأول: كتاب البيوع، باب: كراهية الصخب في السوق. رواه عن محمد بن سنان، حدثنا فليح، حدثنا هلال عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو، به. وقال عقبه: تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال. وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام.

الموضع الثاني: كتاب التفسير، تفسير سورة الفتح: باب (إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً)، رواه عن عبد الله بن مسلمة عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال بن أبي هلال عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو، فذكره. ولم يذكر الرواية عن ابن سلام في هذا الموضع.

(١) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢/٣٥٥-٣٥٧. وكان للمعلمي رحمه الله جهد مشكور وعمل مبرور في الجواب عن أحاديث استشكلت وهي في الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما، سبق لي جمعها ودرستها في رسالة ماجستير بعنوان: مشكل الحديث عن العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢/٣٥٣-٣٥٥.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ١٢/١٤٠.

المطلب الثالث: المعلقات في صحيح البخاري:

تعرّض المعلمي رحمه الله لعدد مما علّقه البخاري في صحيحه، وأشار إلى ما ذكره أهل العلم أن ما ساقه البخاري رحمه الله معلقاً بصيغة الجزم أن ذلك حكمٌ منه بصحته إلى من علّقه عنه، لكنه بيّن أن ذلك ليس على إطلاقه، فالبخاري وإن ساق الحديث معلقاً مجزوماً فإنه لم يلتزم في ذلك أن يكون صحيحاً. ولا يفيد توجيهه بأنه صحيح عند غيره؛ لأن شروط غيره مختلفة^(١).

قال المعلمي بعدما ساق أثراً ذكره البخاري تعليقاً: «أقول: علّقه البخاري بصيغة الجزم، وقد قالوا: إن ما كان كذلك فهو محمول على أنه صح لديه في الجملة، أي: إما على شرطه، وإما على شرط غيره على الأقل. وفي هذا إجمال، فإن من الأئمة الذين يصدق عليهم أنهم (غيره) من يتساهل في التصحيح. ومع هذا فقد يصحح أحدهم لمن يكذبه غيره، فلا بد من النظر في رجال السند»^(٢).

فأراد المعلمي الاحتياط لأسانيد المعلقات فقال: «ونحن لا ننكر أنه ينبغي لنا حسن الظن بالبخاري، أنه لا يعبر بصيغة الجزم إلا وقد اطلع على سند قوي، لكن هذا في ظنه، فأما نحن، فالذي يلزمنا أن ننظر في السند، ونحكم بما ترجح لنا»^(٣)، وهذا معدود في تجرده رحمه الله للحق. على أن البخاري قد يذكر في صحيحه المعلق بصيغة التمريض ويصرح بعدم صحته، ويكون المعلق موقوفاً، فيرجع إلى كونه لا يثبت مرفوعاً، وقد يثبت موقوفاً^(٤).

(١) انظر: عمارة القبور، ضمن مجموع آثاره ٥-ب/٦٠.

(٢) انظر: عمارة القبور، ضمن مجموع آثاره ٥-أ/٤٥، ٤٧.

(٣) انظر: عمارة القبور، ضمن مجموع آثاره ٥-ب/٦٠.

(٤) انظر: الفوائد المجموعة ص ٢٣٢ حاشية [٢].

المبحث الرابع متون الصحيحين

قرر رحمه الله أن الأئمة رحمهم الله أولوا معاني متون الأحاديث عناية فائقة كما اعتنوا بالإسناد، بل عنايتهم بالمتن سابقة على عنايتهم بالإسناد، فهم: «يراعونه - أي المتن - عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الراوي، ثم يراعونه عند التصحيح»^(١). وصاحبا الصحيحين يدخلان في هذا دخولاً أولياً، ولهذا قال المعلمي مدافعاً عنهما عند مناقشة هذه القضية: «فإن قال: ولكن مصححي الأحاديث لم يراعوا ذلك. قلت: أما المشتبهون كالبخاري ومسلم فقد راعوا ذلك، بلى في كل منهما أحاديث يسيرة انتقدها بعض الحفاظ أو ينتقدها بعض الناس. ومرجع ذلك إما إلى اختلاف النظر، وإما إلى اصطلاح لهما يغفل عنه المنتقد، وإما إلى الخطأ الذي لا ينجو منه بشر. وقد انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند، فهل يقال لأجل ذلك: إنهما لم يراعيا هذا أيضاً؟!»^(٢).

المطلب الأول: معنى تصحيح الشيخين.

حرر المعلمي رحمه الله هذا الفرع من جهتين:

الجهة الأولى: النظر في أحاديث الصحيحين.

اهتم المعلمي رحمه الله بهذه الجهة وقرر أن أحاديث صحيح البخاري على ضرب:

الضرب الأول: ما احتج به البخاري حيث يجعله أصلاً في العقائد والأحكام.

فهذا الضرب يحتاط له البخاري، ويظهر أن الأئمة الذين أقروه على تصحيحه احتاطوا كذلك. فيصح أن يقال فيه: إن أئمة الحديث الذين اطلعوا على صحيح البخاري أجمعوا على صحته، إلا ما حصل من نقد بعضهم له.

الضرب الثاني: ما يورده البخاري شاهداً أو متابعا للضرب الأول، فهذا الضرب يتسامح فيه، وهو بحسب ما وافق فيه الأصل.

(١) الأنوار الكاشفة ١٢/١٢.

(٢) الأنوار الكاشفة ١٢/١٢.

وينبّه إلى أنه إذا وردت فيه زيادة في اللفظ عما عقد البخاري عليه الباب؛ فتكون نازلة عن هذا الضرب.

الضرب الثالث: ما يورده البخاري في الترغيب أو التهيب أو فضائل الأعمال، ونحوها؛ فهذا يتسامح فيه أيضًا.

وينبّه إلى أنه إذا كان فيه ما يستدل به على عقيدة أو حكم فليس في قوة الضرب الأول^(١).

الضرب الرابع: ما رواه البخاري معلقًا، فله حالتان^(٢):

الحال الأولى: إذا رواه مسندًا في موضع آخر صار حكمه حكم الضرب الذي أسند فيه.

الحال الثانية: إذا لم يسنده البتة فهذا يصلح أن يكون عاضدًا، أو في ترغيب أو تهيب، أو فضيلة عمل، ونحوه، فلا يُحتج به وحده حتى يُعرف سنده.

وعلى ما تقدم، فما كان من قبيل المتابعات والشواهد وفضائل الأعمال والعواضد فغاية ما فيها أنهم أجمعوا على أن ما كان كذلك فهو صالح لموضعه الذي ذكر فيه.

ويقاس على صحيح البخاري صحيح مسلم فيما تبين منه كما صرح بذلك المعلمي^(٣).

الجهة الثانية: النظر في وجه إخراج هذه الأحاديث في الصحيح.

نبّه المعلمي رحمه الله على أمور مهمة توضح سبب إخراج البخاري للحديث في صحيحه، ينبغي تأملها، وهي كما يلي:

الأمر الأول: قد يورد البخاري رحمه الله الحديث على أنه أصل في بابه، ويكون عنده موافقًا لظاهر القرآن، أو في حكم لا يُعلم فيه مخالف، أو موافقًا للنظر الجلي، أو نحو ذلك؛ فقد لا يشدّد البخاري في هذا كما يشدّد في الحديث الذي هو وحده الحجة.

الأمر الثاني: قد يصحح الأئمة الحديث بالنظر إلى المعنى الذي فهموه، ثم يحمله بعض الناس على معنى لو فهمه الأئمة من الحديث لم يصححوه؛ لأنه يكون عندهم منكراً.

الأمر الثالث: إذا صححووا الحديث في باب، وكان فيه زيادة، فتصحيحهم قد لا يتّجه إلى تلك الزيادة؛ لاحتمال أن تكون منكراً، ولا سيما إذا لم يذكروا تلك الزيادة فيما التزموا فيه الصحة. وستأتي الإشارة إلى هذا قريبًا.

(١) انظر مثلاً له: الأنوار الكاشفة ٢٦٨/١٢.

(٢) تقدّم ما يتعلق بالمعلقات.

(٣) انظر: رسالة في فرضية اتباع السنة، ضمن مجموع آثاره ٤٧/١٩-٤٨.

الأمر الرابع: قد يتبين في هذا العصر في حديث مما في أحد الصحيحين علة تدل القرائن أن صاحب الصحيح لم يطلع عليها. فينبغي التأمل في هذا^(١).
لكنّه بعيد، ولو حصل فإنه لا يتأتى لأي أحد، فمن عرف قدر نفسه وقدر الأئمة النقاد لم يتجاسر على مثل هذا.

المطلب الثاني: قواعد مهمة متعلقة بالنظر في متون الأحاديث.

القاعدة الأولى: النظر في الأحاديث التي ظاهرها التعارض -مما في الصحيحين أو ما ثبت من غيرهما- لا يخلو عن وجهين:

الوجه الأول: أن يكون في إسناده خللاً؛ وحينئذ يكون حمل الخطأ عليه.

الوجه الثاني: أن يكون وقع تغيير في متنه بزيادة أو نقص، أو تقديم أو تأخير، أو تبديل لفظ بآخر، أو نحو ذلك مما يغير المعنى.

لكن الشأن كل الشأن في البرهان القاطع، ولن تجد إن شاء الله تعالى برهاناً قاطعاً يقينياً مخالفاً لحديث إلا وجدت -إن كنت من أهل الحديث والفهم- ما يدلُّك على أحد الوجهين المذكورين.
القاعدة الثانية: ربما أورد صاحباً الصحيح أو أحدهما حديثاً ليس بحجة في نفسه، وإنما أورده لأنه شاهد لحديث آخر ثابت، وربما كان في ذلكم الحديث زيادة لا شاهد لها؛ فيأتي من يحتج بهذه الزيادة دون التنبيه لهذا -كما سبق-.

القاعدة الثالثة: ربما فهم الناظر في الحديث الذي أورده صاحباً الصحيح أو أحدهما من الحديث معني غير الذي فهمه صاحب الصحيح، حيث كان إيراد بناءً على أنه شاهد لحديث آخر.

ويختتم المعلمي هذه القواعد الثلاث بقوله: «وبالجملة، فمن أراد الاحتجاج بالحديث لا يستغني عن النظر في إسناده، بعد أن يكون له من المعرفة ما يؤهله لهذا الأمر، وإلا أوشك أن يضلَّ ويضلَّ، والله الموفق»^(٢).

القاعدة الرابعة: ووصفها بأنها من المهمات -: أن كثيراً من الأئمة يقبل الحديث؛ لأنه يحمله على معني له شواهد وعواضد بمعونتها يستحق القبول، فيجيء بعض الناس يحتج بالحديث على معني منكر، قائلاً: قد قبله فلان من الأئمة، فينتبه لهذا -وتقدّمت الإشارة له-.

(١) انظر: رسالة في فرضية اتباع السنة، ضمن مجموع آثاره ٤٨/١٩-٤٩.

(٢) رفع الاشتباه ٣٠١/٢، وانظر: رسالة في فرضية اتباع السنة، ضمن مجموع آثاره ٢٠/١٩.

وقد ذكر حديث: «من عادى لي ولياً» وقال فيه: «وقد أُسْنِدَتْ إلى هذا الحديث بدع وضلالات تصطكُ منها المسامع، والله المستعان... ولو فهم البخاري رحمه الله من تلك الألفاظ ما يزعمه الملحدون لما ذكر هذا الحديث في صحيحه»^(١).

القاعدة الخامسة - وهي تعدُّ من تصرفات البخاري العلمية: أنه ربما يذكر الحديث في غير مظنته، ويعرض عنه في مظنته حيث يترجح له في تلك المظنة خلاف ذلك الحديث؛ كأن يرى أنه صحيح حيث ذكره لا في مظنته^(٢).

القاعدة السادسة: أن ما وقع في المتن من الاختلاف الذي يختلف به المعنى المقصود كله، وصح سند الوجهين وأمكن الترجيح فالراجح هو الصحيح، وإلا فالوقف.

فحيث يكون في المتن ما هو راجح ومرجوح فإن صاحبي الصحيح ينبغي أن يترجح بطرق يعرفها من مارس الصحيحين، وكذلك أصحاب السنن، وقد لا يتبين لأحدهم الرجحان فيرى أن إثبات الوجهين يحفظهما لمن بعده؛ فرب مبلغ أوعى من سامع^(٣).

القاعدة السابعة: النظر في الأحاديث المشككة يكون بنظر طالب للاهتداء، فيحثُّ رحمه الله ابتداءً على استحضار أن النبي ﷺ يهدي إلى الحق ويرشد إليه، ولا يقول إلا الصدق، ولا يروي عن ربه تعالى أو غيبه ما يُعدُّ باطلاً.

فإن قامت الحجة على بطلان خبر فيعزى ذلك إلى الخلل في الرواية، لكن الشأن كل الشأن في الحكم ببطلان ذلك الخبر، فالآراء كثر اختلافها والنظريات كثر غلطها، ومن قارن بين تلكم الآراء واحتمال خطئها، وتدبر الرواية وأمعن فيها؛ علم أن احتمال خطأ الرواية التي يثبتها المحققون من أئمة المحدثين أقل جداً من احتمال خطأ الرأي والنظر، لكن ذلك لمن رزقه الله الإخلاص للحق ووفقه للتثبت.

ثم أرشد رحمه الله إلى ما يواجه الناظر حال استشكاله لحديث قد صححه الأئمة، ومع ذلك هو متمسك برأيه باقٍ على ما أرشده إلى نظره؛ بأن يتأمل الرأي والنظر قبل الرواية والخبر، وإلا فليفزع لمن يثق بدينه وتقواه مع الابتغال إلى الله عز وجل في أن يهديه للصواب^(٤).

(١) انظر: رفع الاشتباه، ضمن مجموع آثاره ٣٠٣/٢-٣٠٤.

(٢) انظر: ١٠٩/١٦، وانظر مثلاً له: التنكيل ١١٩/١١-١٢٠، والأنوار الكاشفة ٢٦٨/١٢.

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٦٠/١٢.

(٤) انظر: الأنوار الكاشفة ٣٢٧/١٢.

المطلب الثالث: ثلاث قضايا تخص الجامع الصحيح للبخاري، وفيه ثلاثة مطالب.

زمن تدوين البخاري لكتابه الصحيح:

ناقش رحمه الله شبهة تأخر تدوين كتاب البخاري عن القرون المفضلة: وأجاب بأن هذا مأخوذ من قرح بعض الملحدين في القرآن بأن المصاحف لم تكن في العهد النبوي، لكن المدار ليس على المصاحف نفسها بل على ما فيها. وكذلك الأحاديث التي في صحيح البخاري ثبت أنها كانت معروفة عند خير القرون، وقد رواها الثقات منهم وعنهم، بل ثبتت بالحجة الشرعية عن النبي ﷺ^(١).

ادعاء عدم رضا البخاري عن كل ما في صحيحه.

يُبين رحمه الله أن البخاري رحمه الله كتب الصحيح وحدّث من نسخة كتابه، وسمع منه الناس وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، فهو بذلك مطمئن إلى جميع ما أثبتته.

يُبقى أنه ترك مواضع بياضاً - لكن ليس عن عدم رضا - بل ذلك رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق له ذلك، وهي على ثلاثة أنواع - كلها لا يعد الواحد منها إخلالاً بما أثبتته -:

النوع الأول: أن يثبت الترجمة وحديثاً تحتها أو أكثر ويترك بياضاً لحديث يفكر في زيادته، وآخر ذلك ولم يتيسر له، كأن يسعى للظفر به في أصله.

النوع الثاني: أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة، فيثبتها ويؤخر إثبات الحديث لسبب ما.

النوع الثالث: أن يثبت الحديث ويترك بياضاً قبله للترجمة؛ فإنه يعني بالتراجم، فإذا كان متردداً ترك بياضاً حتى يستقر رأيه.

وأجاب عما قيل في التقديم والتأخير الواقع في ثنايا الصحيح: أنه بالاستقراء لم يثبت ذلك إلا في الأبواب والتراجم، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر^(٢).
فقه البخاري في صحيحه.

لقد اهتم البخاري رحمه الله بتراجم صحيحه فكان علمه وفقهه مضمناً فيها، ووصفه المعلمي بأنه: «يعنى جداً بالتراجم ويضمنها اختياره، وينبّه فيها على معنى خفي في الحديث، أو حمله على معنى خاص أو نحو ذلك»^(٣).

(١) الأنوار الكاشفة ٤١٧/١٢.

(٢) الأنوار الكاشفة ٣٥٥-٣٥٤/١٢.

(٣) الأنوار الكاشفة ٣٥٥/١٢.

لكن ربما ناقش المعلمي فقه البخاري في تبويبه وسعى في توجيهه، كقوله في مناقشة أدلة القول (برفع القبر الرفع المخالف للسنة): «فإن قيل: إن البخاري فهم من هذا الأثر الرفع، ولذلك أوردته في باب: الجريد على القبر. وقال الحافظ في الفتح: (وفيه جواز تعلية القبر، ورفع عن وجه الأرض). فالجواب: أن لفظ الأثر موجود محفوظ، فَفَهْمُ البخاري والحافظ ليس بمجرد حجة، كما لا يخفى، على أنهما قد يريدان الرفع اليسير، نحو أربع أصابع إلى شبر»^(١).

كما أنه يبين مراد البخاري في عدد من الأبواب^(٢).

ومن أمثلة ذلك: أنه استشكل ترجمة من تراجم الأبواب ومناسبة الحديث لها، وهو: باب الدعاء للنساء اللاتي يهدين العروس، وللعروس. أورد فيه حديث عائشة رضي الله عنها: «تزوجني النبي ﷺ، فأتني أُمِّي، فأدخلتني الدار، فإذا نسوة من الأنصار في البيت، فقلن: على الخير والبركة وعلى خير طائر»^(٣).

فوجهه: بأن هذا الدعاء من النساء للزواج، فيتم الزواج على خير، فينال الدعاء الأم. فالغالب أن البخاري أشار إلى رواية أخرى فيها الدعاء للمُهْدِيَّات، أو يكون وقع تحريف من النساخ والأصل: باب دعاء النساء اللاتي يهدين العروس للعروس، والله أعلم^(٤).

واستشكل المعلمي رحمه الله بمجرد صواب؛ فقد بحث الشراح ذلك فقليل: ظاهر الحديث مخالف للترجمة؛ لأن النسوة في الحديث هُنَّ الداعيات، وفي الترجمة هُنَّ المدعو لهنَّ. وقال الحافظ ابن الملقن: «ولم يأت في الباب بالدعاء لهنَّ، ولعله أراد صفة دعائهنَّ للعرس؛ لأنه قال: (فقلن: على الخير) إلى آخره. وهذا خروج عن الظاهر»^(٥).

وناقشه العيني فقال: «نقل هذا عن ابن التين، وليس بشيء؛ لأن ظاهر اللفظ يخالفه» - وذكر عددًا من توجيهات الشراح - ثم قال: «قلت: هذا كله تعسفات في تصرفهم، وأكثر كلامهم خارج عن القانون، فالترجمة موضوعة على الصحة وبينها وبين الحديث مطابقة؛ لأن الألف واللام في قوله: (باب الدعاء) بدل من المضاف إليه فتقديره: باب دعاء النسوة الداعيات للنسوة اللاتي يهدين العروس، فالمراد بالنسوة الداعيات: هي النسوة من الأنصار اللاتي كُنَّ في بيت النبي ﷺ

(١) عمارة القبور، ضمن مجموع آثاره ٥-٣٣/٣٤.

(٢) انظر: القبلة وقضاء الحاجة، ضمن مجموع آثاره ٢١/١٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥١٥٦).

(٤) انظر: فوائد المجاميع (الفوائد الحديثية)، ضمن مجموع آثاره ١١٧/٢٤.

(٥) التوضيح ٤٩١/٢٥.

قبل مجيء العروس، والمراد بالنسوة الهاديات: هي أم عائشة ومن معها من النساء؛ لأن العادة أن أم العروس إذا أتت بالعروس إلى بيت زوجها يكون معها نساء قليلات كُنَّ أو كثيرات، فأم عائشة ومن معها والعروس هُنَّ مدعو لهنَّ، والنسوة من الأنصار اللاتي كُنَّ في البيت هُنَّ الداعيات، لقوله فيه: (فقلن: على الخير) إلى آخره^(١).

والمقصود بيان صحة استشكال المعلمي رحمه الله الدال على شدة نزعه ودقة فقهه وعمق فهمه^(٢).

هذا، وقد ناقش المعلمي رحمه الله عددًا من المسائل الفقهية والعقدية ومبناها على أحاديث في الصحيحين أو أحدهما؛ فاجتهد في بيان معانيها، مستهدياً بفقه الشيخين، ومستفيداً من الشراح ومجيباً عما قد يرد في كلامهم من استشكال بعض الأحاديث.

كما تلحظه في حديث: (خشيتُ أن تفرض عليكم)، حيث يقول: «والفرض الذي خشيه ﷺ كان عقوبة لهم بدليل قوله: (ولو كتب عليكم ما قمتم به)، وقد فهم البخاري ذلك فأخرج الحديث في باب ما يكره من السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه»^(٣).

ومن أبرز ما يُعلم منه فقه البخاري في صحيحه: ترتيب سياقه للأحاديث والروايات في الباب الواحد.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره المعلمي من أحاديث في مناقشة أحد العلماء شراح الحديث في مسألة قطع يد السارق، فقال بعد إيراد أوجه ثلاثة في روايات حديث روته عائشة رضي الله عنها: «وقد رجَّح الشيخان والنسائي الوجه الثالث، أما البخاري فساقتها على هذا الترتيب، ثم عقب بحديث ابن عمر، فأشار والله أعلم بالترتيب إلى ترتيبها في القوة. فالثاني أقوى من الأول، والثالث أرجح منهما. أو قل: أشار إلى أن الثاني يفسر الأول من وجه، والثالث يفسرهما جميعاً. وأشار بالتعقيب بحديث ابن عمر إلى أن هذا الحديث [يعني: حديث عائشة] وحديث ابن عمر عن واقعة واحدة»^(٤).

(١) عمدة القاري ١٤٦/٢٠.

(٢) انظر للمزيد: رفع الاشتباه، ضمن مجموع آثاره ٩٩٧/٣، والقبلة وقضاء الحاجة، ضمن مجموع آثاره ٣٠/١٦.

(٣) انظر: قيام رمضان، ضمن مجموع آثاره ٣٨٦/١٦-٣٩٠.

(٤) التنكيل ٢٣١/١١-٢٣٢، وانظر: التنكيل ١٦٣/١١.

خاتمة

- بعد إتمام هذا البحث بحمد الله توصلت لعدد من النتائج والتوصيات، فأهم النتائج:
- ١- حفظ الله سبحانه دينه وسنة نبيه ﷺ بأسباب جليلة، وذلك كرامة لهذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها.
 - ٢- للإمام البخاري رحمه الله السبق في حفظ الأحاديث الصحيحة ونقلها للأمة صافية نقية.
 - ٣- الصحيحان البخاري ومسلم هما أجل دواوين الإسلام لهما المكانة العلية ولو شكك المشككون.
 - ٤- لأهل العلم في هذا العصر جهود مشكورة في الذبّ عن حياض السنة النبوية، وبيان فضل نقلتها، وإبراز مكانة المحدثين، وإظهار دقة علومهم في تحمل السنة وأدائها وتدوينها.
 - ٥- الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله من أبرز العلماء المعاصرين الذين جمعوا علومًا شتى فانتفعوا ونفعوا، لاسيما علم الحديث النبوي، فكان محققًا مدققًا قلّ نظيره في عصره.

أما أهم التوصيات:

- ١- نشر جهود العلماء المعاصرين الحاثّة على قوة الصلة بعلم المتقدمين الصادرة عن علومهم الدالة على الثقة بهم.
- ٢- إقامة مؤتمر يتناول فيه جهود الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في مختلف العلوم الإسلامية لاسيما علم الحديث الشريف.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد.

المصادر والمراجع

- (١) إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.
- (٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- (٣) إعادة الصلاة (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: محمد عزيز شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.
- (٤) الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- (٥) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، المحقق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠١١ م.
- (٦) الأنساب: أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى (١٣٨٢).
- (٧) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- (٨) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني) : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - عادل بن عبد الشكور الزركي، الناشر: دار

عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٩) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة»، (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المُعلِّمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - عادل بن عبد الشكور الزرقي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(١٠) التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير) المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦ هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م.

(١١) تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

(١٢) التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (٣١) بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦ هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

(١٤) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى المُعلِّمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ) حققه (علي بن محمد العمران - محمد أجمل الإصلاحي، وغيرهما، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(١٥) تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الأولى، ١٣٢٦ هـ.

(١٦) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(١٧) الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف

العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

(١٨) جواب الاستفتاء عن حقيقة الربا (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ) المحقق: محمد عزيز شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(١٩) حقيقة الوتر ومسماه في الشرع [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٦)] المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ) المحقق: محمد عزيز شمس راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٢٠) الحكم المشروع في الطلاق المجموع، (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: محمد عزيز شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٢١) رسالة في فرضية اتباع السنة، والكلام على تقسيم الأخبار وحجية أخبار الآحاد (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: محمد عزيز شمس راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - عبد الرحمن بن حسن بن قائد الناشر: دار عالم الفوائد.

(٢٢) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - عبد الرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٢٣) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - عبد الرحمن بن حسن بن قائد الناشر: دار عالم الفوائد للنشر.

(٢٤) سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى

(ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

(٢٥) سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط تقديم: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢٦) صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق للنشر، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢٧) صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت.

(٢٨) صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها) عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥.

(٢٩) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.

(٣٠) عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة للدكتورة هدى بالي، د.ت.

(٣١) عمارة القبور في الإسلام - المبيضة (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - سعود بن عبد العزيز العريفي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٣٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، وصوّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) - بيروت.

(٣٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد الناصر: الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(٣٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

(٣٥) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٣٦) القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

(٣٧) مجلة العرب سنة ١٣٨٦ هـ .

(٣٨) مسائل القراءة في الصلاة، والرد على أحد شراح الترمذي، (آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني): عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ) المحقق: محمد عزيز شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - سليمان بن عبد الله العمير، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

(٣٩) معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

(٤٠) منهج المعلمي وجهوده في تقرير عقيدة السلف. للباحث/ أحمد علي يحيى محمد

بيه. د. ت.

Sources and References :

1) Ithar Al-Fawa'id Al-Majmu'a fi Al-Ishara ila Al-Fara'id Al-Masmu'a: Salah al-Din Abu Said Khalil bin Kaykldi bin Abdullah al-Dimashqi al-Alai (d. 761 AH), edited by Murzaq bin Hiyas Al-Marzouq Al-Zahrani, published by Al-Ilm wa Al-Hikam Library, first edition, 1425 – 2004 CE.

2) Irshad al-Sari li Sharh Sahih Al-Bukhari: Ahmad bin Muhammad bin Abu Bakr bin Abdul Malik al-Qastalani al-Qutubi al-Masri, Abu Abbas, Shihab al-Din (d. 923 AH), published by the Grand Amiri Press, Egypt, seventh edition, 1323 AH.

3) I'adat Al-Salat (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lam Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lam Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Muhammad Azir Shams, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Sulayman bin Abdullah Al-Umar, published by Dar Al-Fawa'id for publishing, first edition, 1434 AH.

4) Al-A'lam: Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris Al-Zarkali al-Dimashqi (d. 1396 AH), published by Dar Al-Ilm lil-Malayin, fifteenth edition, May 2002 CE.

5) Ikmal Tahdhib al-Kamal fi Asma' Al-Rijal: Alaa al-Din Maghlatayi bin Qalij al-Hanafi (d. 762 AH), edited by Muhammad Osman, published by Dar Al-Kutub Al-Ilm-iiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 2011 CE.

6) Al-Ansab: Abu Sa'id, Abdul Karim bin Muhammad bin Mansour Al-Tamimi Al-Sam'ani (d. 562 AH), published by the Council of the Ottoman Encyclopedia, Hyderabad Deccan – India, first edition (1382 AH).

7) Al-Anwar Al-Kashifah li Ma Fi Kitab «Adwa' ala Al-Sunnah» min Al-Zall wal-Tadhil wal-Mujazafah: Abdul Rahman bin Yahya bin Ali Al-Ma'lam Al-Yamani (d. 1386 AH), published by Al-Salafiyyah Press and Library / Dar Al-Kutub - Beirut, published in 1406 AH / 1986 CE.

8) Al-Anwar Al-Kashifah li Ma Fi Kitab «Adwa' ala Al-Sunnah» (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lam Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lam Al-Yamani

mani (1313 - 1386 AH), edited by Ali bin Muhammad Al-Imran, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Adel bin Abdul Shakur Al-Zarqi, published by Dar Al-Fawa'id for publishing, first edition, 1434 AH.

9) Al-Tarikh Al-Awsat (printed incorrectly as Al-Tarikh Al-Saghir): Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughira Al-Bukhari, Abu Abdullah (d. 256 AH), edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, published by Dar Al-Wa'i, Al-Turath Library - Aleppo, Cairo, first edition, 1397 — 1977 CE.

10) Tarikh Baghdad: Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit bin Ahmad bin Mahdi Al-Khatib Al-Baghdadi (d. 463 AH), edited by Dr. Bashar Awad Ma'ruf, published by Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, first edition, 1422 AH - 2002 CE.

11) Al-Tarikh Al-Kabir: Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughira Al-Bukhari, Abu Abdullah (d. 256 AH), published by the Ottoman Encyclopedia, Hyderabad - Deccan, printed under the supervision of Muhammad Abdul Ma'id Khan.

12) Al-Tankil bima fi Tan'ib Al-Kawthari min Al-Abatil (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lami Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lami Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Ali bin Muhammad Al-Imran and Muhammad Ajmal Al-Islahi, among others, published by Dar Al-Fawa'id for publishing, first edition, 1434 AH.

13) Tahdhib Al-Tahdhib: Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH), published by the Nizamiyya Press, India, first edition, 1326 AH.

14) Al-Tawdi'h li Sharh Al-Jami' Al-Sahih: Siraj al-Din Abu Hafs Umar bin Ali bin Ahmad Al-Ansari Al-Shafi'i known as Ibn Al-Mulqin (723 - 804 AH), edited by Dar Al-Falah for scientific research and heritage authentication under the supervision of Khalid Al-Rabat, introduction by Ahmad Ma'abed Abdul Karim, professor of Hadith at Al-Azhar University, published by Dar Al-Nawadir, Damascus — Syria, first edition, 1429 AH - 2008 CE.

15) Al-Jarh wa Al-Ta'dil: Abu Muhammad Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris

bin Al-Mundhir Al-Tamimi Al-Hanzhali Al-Razi Ibn Abu Hatim (d. 327 AH), published by the Ottoman Encyclopedia Press - Hyderabad Deccan — India, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, first edition, 1271 AH - 1952 CE.

16) Jawab Al-Istifta' an Haqiqat Al-Riba (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Muhammad Azir Shams, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Sulayman bin Abdullah Al-Umar, published by Dar Al-Fawa'id for publishing, first edition, 1434 AH.

17) Haqiqat Al-Witr wa Masmahu fi Al-Shar' (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Muhammad Azir Shams, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Sulayman bin Abdullah Al-Umar, published by Dar Al-Fawa'id for publishing and distribution, first edition, 1434 AH.

18) Al-Hakam Al-Mashru' fi Al-Talaq Al-Majmu' (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Muhammad Azir Shams, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Sulayman bin Abdullah Al-Umar, published by Dar Al-Fawa'id for publishing and distribution, first edition, 1434 AH.

19) Risala fi Fardiyat Ittiba' Al-Sunnah wa Al-Kalam ala Taqsim Al-Akhbar wa Hujiya Akhbar Al-Ahad (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Muhammad Azir Shams, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Abdul Rahman bin Hasan bin Qaid, published by Dar Al-Fawa'id.

20) Raf' Al-Ishtibah an Ma'na Al-Ibadah wa Al-Ilah (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Uthman bin Mu'allim Mahmud bin Sheikh Ali, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Abdul Rahman bin Hasan bin Qaid, published by Dar Al-Fawa'id for

publishing, first edition, 1434 AH.

21) Raf' Al-Ishtibah 'an Ma'na Al-Ibadah wa Al-Ilah (Athar Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya Al-Ma'lamī Al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by Uthman bin Mu'allim Mahmūd bin Sheikh Ali, reviewed by Muhammad Ajmal Al-Islahi and Abdul Rahman bin Hasan bin Qaid, published by Dar Al-Fawa'id for publishing.

22) Sunan Al-Tirmidhi: Muhammad bin Isa bin Sawrah bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi, Abu Isa (d. 279 AH), edited and commented by Ahmad Muhammad Shakir and others, published by Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press — Egypt, second edition, 1395 AH - 1975 CE.

23) «Raising Doubts About the Meaning of Worship and God» (Works of Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by: Uthman bin Mu'allim Mahmūd bin Sheikh Ali, reviewed by: Muhammad Ajmal al-Islahi - Abdul Rahman bin Hassan bin Qaid, published by: Dar Alam al-Fawa'id, first edition, 1434 AH.

24) «Sunan al-Tirmidhi»: Muhammad bin Isa bin Sawra bin Musa bin al-Duhak, al-Tirmidhi, Abu Isa (d. 279 AH), edited and commented by: Ahmad Muhammad Shakir and others, published by: Mustafa al-Babi al-Halabi Press - Egypt, second edition, 1395 AH - 1975 AD.

25) «Sirah A'lam al-Nubala»: Shams al-Din Muhammad bin Ahmad bin Osman al-Dhabhi (d. 748 AH), edited by: a group of researchers under the supervision of Sheikh Shu'ayb al-Arna'ut, introduction by: Bashir Awwad Ma'ruf, published by: Al-Risalah Foundation, third edition, 1405 AH - 1985 AD.

26) «Sahih al-Adab al-Mufrad» by Imam al-Bukhari: Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughira al-Bukhari, Abu Abdullah (d. 256 AH), his hadiths were edited and commented by: Muhammad Nasir al-Din al-Albani, published by: Dar al-Siddiq, fourth edition, 1418 AH - 1997 AD.

27) «Sahih al-Bukhari»: Abu Abdullah, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughira ibn Bardizbah al-Bukhari al-Ja'fi, edited by: a group of scholars, Sultanate edition, published at the Grand Amiri Press, Bulaq, Egypt, 1311 AH, by order of Sultan Abdul Hamid II, later reproduced with care by: Dr. Muhammad Zuhair al-Nasir, first edition printed in 1422 AH at Dar Tawq al-Najat - Beirut.

28) «Sahih Muslim»: Abu al-Husayn Muslim bin al-Hajjaj al-Qushayri al-Naysaburi (206 - 261 AH), edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, published by: Isa al-Babi al-Halabi Press and others, year of publication: 1374 AH - 1955 AD.

29) «Protection of Sahih Muslim from Errors and Omissions»: Uthman bin Abdul Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din known as Ibn al-Salah (d. 643 AH), edited by: Muwafaq Abdullah Abdul Qadir, published by: Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, second edition, 1408 AH.

30) «Abdul Rahman al-Ma'alimi and His Efforts in the Sunnah» by Dr. Huda Bali, undated.

31) «The Construction of Graves in Islam» - The White (Works of Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by: Ali bin Muhammad al-Omran, reviewed by: Muhammad Ajmal al-Islahi - Saud bin Abdul Aziz al-Arifi, published by: Dar Alam al-Fawa'id, first edition, 1434 AH.

32) «Umdat al-Qari: Explanation of Sahih al-Bukhari»: Badr al-Din Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmad al-Ayni (d. 855 AH), published, corrected, and commented by: a group of scholars with the assistance of the Maniri Printing House, managed by Muhammad Munir Abduh Agha al-Dimashqi, reproduced by other publishers: such as (Dar Ihya al-Turath al-Arabi, and Dar al-Fikr) - Beirut.

33) «Fath al-Bari: Explanation of Sahih al-Bukhari»: Zain al-Din Abdul Rahman bin Ahmad bin Rajab al-Hanbali (d. 795 AH), edited by: Mahmoud bin Sha'ban, published by: Al-Ghurabaa Heritage Library - Medina. Rights: Office of the Dar al-Haramain

Verification - Cairo, first edition, 1417 AH - 1996 AD.

34) «Fath al-Maghith: Explanation of the Alfiyyah of Hadith» by al-Iraqi: Author: Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman al-Sakhawi (d. 902 AH), edited by: Ali Hussein Ali, published by: Library of the Sunnah - Egypt, first edition, 1424 AH - 2003 AD.

35) «The Collected Benefits in Weak Hadiths»: Muhammad bin Ali bin Muhammad al-Shawkani (d. 1250 AH), edited by: Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani, published by: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.

36) «The Comprehensive Dictionary»: Majd al-Din Abu Tahir Muhammad bin Ya'qub al-Firozabadi (d. 817 AH), edited by: The Heritage Verification Office at Al-Risalah Foundation, supervised by: Muhammad Naeem al-Irqasousi, published by: Al-Risalah Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut - Lebanon, eighth edition, 1426 AH - 2005 AD.

37) «Journal of the Arabs» Year 1386 AH.

38) «Issues of Recitation in Prayer, and Response to One of the Commentators of al-Tirmidhi» (Works of Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani): Abdul Rahman bin Yahya al-Ma'alimi al-Yamani (1313 - 1386 AH), edited by: Muhammad Azir Shams, reviewed by: Muhammad Ajmal al-Islahi - Sulayman bin Abdullah al-Umayr, published by: Dar Alam al-Fawa'id, first edition, 1434 AH.

39) «Dictionary of Countries»: Shihab al-Din Abu Abdullah Ya'qut bin Abdullah al-Rumi al-Hamawi (d. 626 AH), published by: Dar Sader, Beirut, second edition, 1995 AD.

40) «The Method of al-Ma'alimi and His Efforts in Establishing the Creed of the Salaf»: by researcher Ahmed Ali Yahya Muhammad Bey, undated.

